# الفوائد الضيائية

عبد الرحمن بن أحمد الجامي

مكتبة الملك فهد الوطنية

# نموذج تسجيل مخطوطة

## بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: الفوائد الضيائية

المؤلف : عبدالرحمن بن أحمد الجامي

تاريخ النسخ : ١١٢٠هـ

عدد الأوراق : ٨٧

المقاس : ١٦ X ٢٥

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١١٦

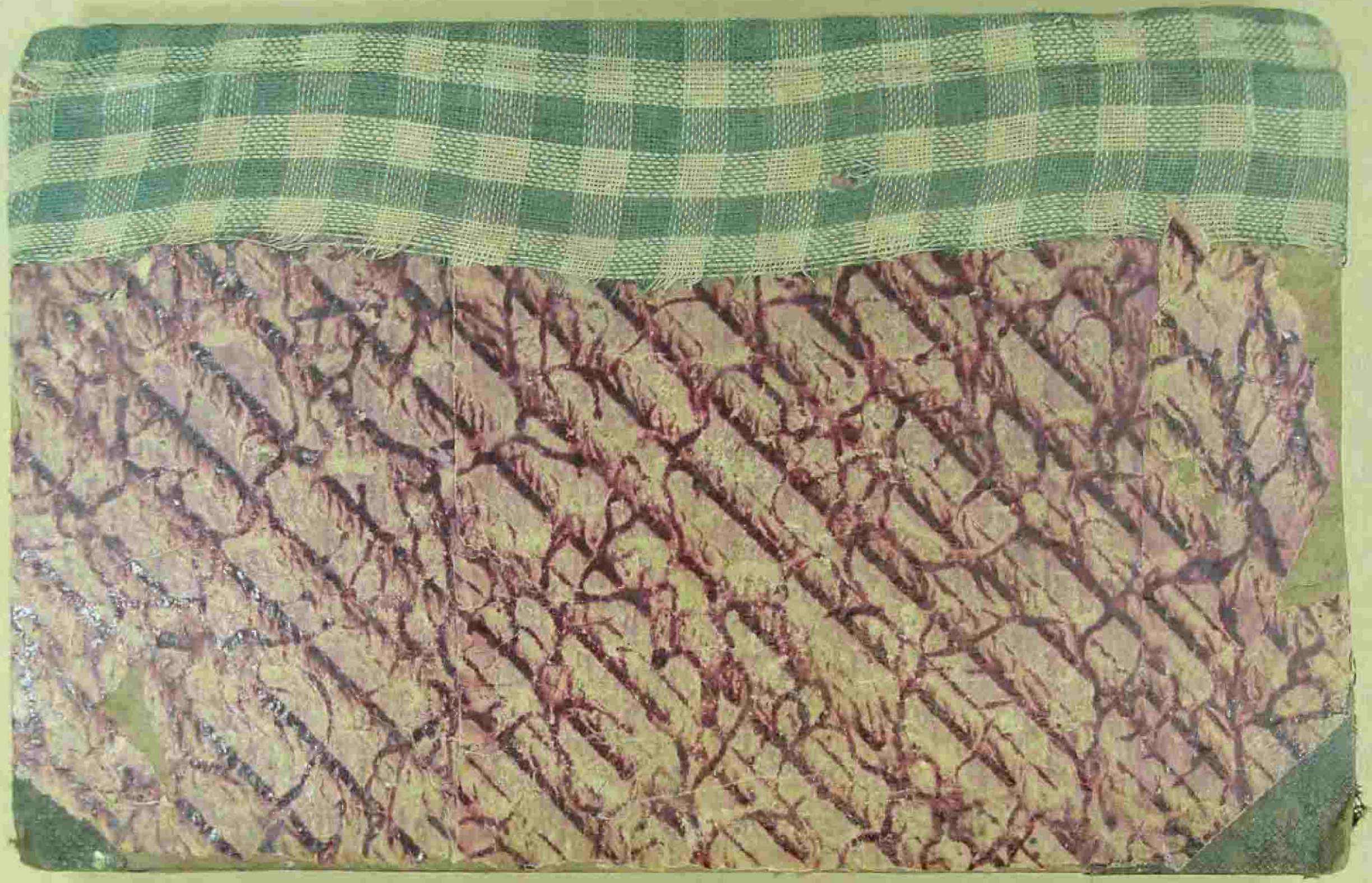

الجزیۃ وکان من شرط العقد الجزیۃ ولکن لم یقتص منہم لخبر اللہ تعالیٰ انہ ا
فمن اعتدی بعد ذلک فقتل ابانی بعد العفو وقبول الدیۃ فلہ ذلک ۱۲ منہ ۳ قولہ یا ایہا الذین آمنوا الآیۃ فی سورۃ البقرۃ ابتداء الرکوع الثالث
۴ قولہ کتب علیکم الآیۃ فی سورۃ البقرۃ ابتداء الرکوع الثالث
الجزء الثانی ۱۲ منہ ۵ قولہ ان اللہ یامرکم ان تؤدوا الامانات الی اہلہا الآیۃ فی سورۃ النساء ابتداء الرکوع السادس منہا
۶ قولہ واذکروا نعمۃ اللہ علیکم الآیۃ فی سورۃ المائدۃ ابتداء الرکوع التاسع عشر منہا
الآیۃ قولہ ان ہذا صراطی مستقیما الآیۃ فی سورۃ الانعام ابتداء الرکوع السابع عشر منہا
قولہ ولا تتبعوا السبل فتفرق بکم عن سبیلہ الآیۃ فی سورۃ الانعام ابتداء الرکوع السابع عشر منہا
۷ قولہ وان تعدلوا لا تعدلوا ۱۲ منہ ۸ قولہ ولو اتہم اذ ظلموا انفسہم الآیۃ فی سورۃ النساء ابتداء الربع الثالث من النصف الاول ۹ قولہ لو کانوا یعلمون فان قیل الیس قد قال
جلوں عنہ بالخبر انہم قد علموا قیل الا تقبلوہ وقد علموا من الشیاطین وقولہ لو
کنتم تعلمون اما علموا انکم لم تعلموا ۱۲ بغوی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين

بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المتبحر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطت التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات

التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعهم الله بها وسايرا صحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان شيخنا لم يصدر رسالته هذه بحمد الله

بان جعله جزءا منها ضما لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب

ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء

به مطلق حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم على الكلام الكلمة

لكونها

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام وهو مقصوده بالذات

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو

الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعضهم عن

بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات اللسان لها التيام ولا بد ان

ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جمع لا جمع كثمر وثمرة بدليل قولهم

فيه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا

والكلم الطيب يأول بعضه الكلم والام فيها للجنس والتاء للوحدة والمعنى

فات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنس بقطع هذا الجنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة

على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت التمرة ولفظت النواة اذا

رميتها ثم نقل عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق

بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا كان او مركبا والمراد اللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كما هو موضوع ضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ والتاء غيروا

منه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت وآخر واعليم احكام اللفظ

وآضرب

كان له اصلا في الوضع فخرج المهملات وبقي الحروف التي يتلفظ بها الانسان في

يعول عليها في مقاصد الكلام بعد اخلته فيه او فيما يتلفظ به الانسان وعلى هذا

تقياس كلمات الملائكة والجن والاموال الاربع وهي المخلوط والعقود

والنصب والاشارة يخرج اخلته اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها

وانما قال لفظ او قال لفظة لانه يقصد الوحدة والمطابقة غير لازم

لعدم الاشتراط مع كون اللفظ اخص وضعه الوضع تخصيص شيء بالشيء بحيث

متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف

حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة اخرى واجيب بان المراد

متى اطلق اطلاق صحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان

يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاورتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فيهو

اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او

مخفف مفعول كمرمي ولما كان المعنى ما خوذا في الوضع فكل

المعنى بعد وضع على شيء عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع

اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة

لغرض

لغرض التركيب لا باذا والمعنى فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة باذا بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتصور ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة باذا بعض الفاظ امركبة كالمفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا مفردا قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها امركبة لكنها بالقياس الى الفاظ الموضوعة باذا بها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس هنا لفظ وضع باذا لفظ امر مفرد كان او مركبا بل باذا مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ محكوم عليها مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرد على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يتوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يراد بالتركيب ما يتركب فيه نحو زيد قائم من قبل اعتبار ما يؤول اليه قيلا او مركبا على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا يخرج من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان ا

وضع في الافراد حيث اتي به بصيغة الماضي بخلاف

الافراد وانما يدل ان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن

في وضع او من المعنى فانه مفعول لاجله وجر ضمنه اذا لوضع وا

كان متقدما على الافراد او بحسب الذات لكنه مقارنا له بحسب الزمان وهذا القدر

كاف لصحة الحمل اليه وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلق سواء كانت كلا

او غير كلامية فخرج به نحو عبد الله وتأبط شرا وبصري وامثالها كما

يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب

باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله على ما كان عليه من الاعراب ولا يخفى على

الفطن العارف بالعربية من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فقيل

عليه اللم خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائم وبصري مما يعد لشدة

الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجهم بقيد الافراد ولو لم يخرج بترك لكان انسب

كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم

شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فعود ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة

كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يلوح بالعقل كدلالة

لفظ

لفظ زيد المسموع من وراء الجدار على وجود الافظ وان لم يطلع كون تلك

الـ الـ على وجه الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع تكميلا وقع في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة

ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية و

سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على

معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني

الابتداء والانتهاء الى كلمة كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى

الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف ما يجاوره

مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي

والحاكم الاستقراء بحيث يقطع ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة

ايضا مقارنا او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى الذي يفهم عنها مع احد الازمنة

الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه

وحده الكلام دون اخويه قيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الفعل يسمى به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك ان موجب الحصر

الثلاثة

في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها امر من تلك الاقسام وذلك لانه قولهم

به ابو الحسن ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة

اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة والاسم كلمة

الثالثة

تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام

الثلاثة والحرف كما تمتاز عن اخويه لعدم الاستقلال بالدلالة والفعل

كما تمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم كما تمتاز عن الحرف بالا

ستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فيعلم لكل واحد منها مقترف جامع لافراده

ومانع عن دخول غير ما فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع

ولله در المصنف حيث اشار الى الحدود بما ضمن دليل الحصر ثم رتب عليه قوله وهي

بالاستقراء ثم شرع بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب اطباع الكلام في اللغة ما

يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن ايلافظ كلمتين حقيقة

او حكما ايلفظ كل واحد منهما فيضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم

مفعول لكل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحاد فاعليهما بالاسناد اقتضى حاصلا بسبب اسناد

احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة تقول لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد

الاسناد خرجت المركبات الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب يزيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فائدة تامة وحينئذ كانت الكلمتان اعم من

ان يلفظا الكلمتين حقيقة او حكما دخلت التعريفي مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه

او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم

الاب ودخل فيه المثل حسبما مر وزيد مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيها

يصح السكوت عليه

ضرب زيد قائما الجملة عن لفظ اعلم ان الكلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما الجملة عن كلام المصنف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى قانه صريح في ان الكلام هو ضرب زيد والمتعلق خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب المفتاح ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا وعرفه بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيد به ليصح اطلاق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا لجواز ان يكون الكلام في بعض نحو الذي ابوه قائم زيد وهو الاسناد مقصودا لذاته ويكون الجملة التي هي ابوه قائم مقصودا لغيرها وهو الاسناد الواقع في الصلة ولذلك لا يحصل الكلام الا ضمنا سميت احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند في بعض النسخ او ضمن فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف من البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما

واما الاقسام الاربعة الباقية فهي الحرف والحرف كلاهما مفقودان في الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود ويجوز ان يقدر ابتداء زيد فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم بل هو المنوي ابتداء والاسم ما دل بالوضع على معنى كائن في نفسه ما دل بالمعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ما دل على معنى باعتبار ما في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها كذا وبالاعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره او حاصل في غيره باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحاصله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كان في الخارج موجودا في محله بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقولا هو مدرك قصدا ملحوظا بذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقولا هو مدرك تبعا والتفت الملحوظ غيره فلا يصلح لشيء من ذلك فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا بذاته ولزمه تعقل متعلق اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقد حاجته الى الدلالة عليه بضم كلمة اخرى

اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة

الدال عليها اذ لا حاظ العقل انها حين هو حالتين السير والبصرة مثلا وجعله آلة

لتعريف حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه

بخصوصه ولا ان يدل على الا بضم كلمة دالة على متعلقه والى الحاصل ان لفظ الابتداء مثلا

موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث

انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يقع محكوما عليه وبه واما تلك

الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تحكوما عليها او بها اذ لا بد في كل

منهما ان يلوح بلحاظ قصد ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بتلك الجزئية لا

تتعقل الا بذكر متعلقاتها فيؤتى الآلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم انها

حروف دالة على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله

بالمفهومية وهو يكون المعنى في نفسه دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها لاستقلالها بالمفهومية فهو في كينونة المعنى في نفسه وكينونة في نفس الكلمة الدالة

عليه الى امر واحد وهو استقلالها بالمفهومية ففي هذا الكتاب الحصر مجاز باعتبار ان في نفس بحثها اقتصارا

الى الاسماء الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الملائم ليكون على طبق ما سبقه

الحصر



الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة وعدم الاحتياج الى المعنى بنفسها على صحة الدلالة

المعنى ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم

قيدها بما بعد على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولكن الضمير المستتر هنا يرجع الى

المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختلف الاسم بتعريفه ولا الحرف بمعناه الاسمي

الازمنة الاضافية مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك للاشارة معانيها مفهوما

كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزم تعقل متعلقاتها اجمالا او تبعا

من غير حاجة الى ذكرها لكن لمابرة العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى

متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات

للاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها في حد نفسها لا في غيرها فهي دالة

حلية في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه

التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة بالفهم

عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او غير مقترن مع احد

الازمنة الثلاثة بالفهم عن لفظ الفعل الا على فهو صفة بعد صفة للمعنى فيا الصفة الا

ولما خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع

الاولى فدخل فيها اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية نحو

من كسر الاول او الثاني في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا

الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان

الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم مخالفة وضعه

ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لابد كر الفضلة و

اختصاصها بالاسم اختصاصا لوازما من التعريف والتخصيص والتخفيف به

وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع

مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا

تأويل الحصر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق تحقق

بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه

مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو الاسم قسمان معرب ومبني

لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل

او لا والاول هو المركب الذي يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير

المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب

الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا تحقق معه عامل فيه خلقة زيد قائم وغلام

في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة

نحو

نحو الغلامان من زيد عمرو وبكر بخلاف ما هو مركب اصلا من الاسماء المعدودة

في غيره لكن لا تركيبا تحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فان جميع

ذلك من قبيل المبنيات عن المضاف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة

فمنه الاعراب مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في الواو في الاضافة بيانه

وهو الماضي والامر بغير الام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام

هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب

الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس

النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا با

اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلا

مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد

القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذا

تركيبه تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد

ولذلك يقال المعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عنها هو المشهور

عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من

تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة

المعرب وما يعرف احكامها باسمائهم فانه يعارف باحكامها كن لك مستغن
عن النحو ولا فائدة له يعتد بها في معرفته اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلف
فيطابق كلامهم فبمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعلم
المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو
معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يبدل صفة بصفة اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر والمراد بالاختلاف
اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا زيد مضروب وابي ضربت زيدا
او ابي ضارب زيد فان العامل في زيد اني في هذا الصور مختلف بالاسمية

والفعلية

والفعلية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا فالصب على
التعيين ان يختلف لفظا آخرا وتقديرا او على الخصوصية ان يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والتقديري كما في قولك جاءني
فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فيهما
الاعراب تقديريا لا اختلاف في اللفظ والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
ليلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين شتى
او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة
الدال في احمد مقدرة في الواحد
الدال علامة النصب والجر في الجمع فانها في الواحد
في هذه الصور تختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في
آخر المعرب ولا في العوامل اذا كتبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني الاصلاح
عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هذا كحدوث الاعراب بدخول العوامل قلت
يعد احكاما آخر من احكام المعرب والاختلاف في حكم آخر فلم يدخل
في الآخر اختلاف فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكروها هنا هذا الحكم الضمن هذا
لقيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصات جملة الاسم المعرب اي حرف ان
حركة اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو المعرب ذاتا او صفة به اي بذلك

الحرف والحركات حين تبرز بها المعمولة الحركة والحرف لا يرد العلي الما والبعد يقتضي تواتي

على بها فرجا البيت المذموم من قولهم فان المتبادر من البيت هو البيت القريب والعامل وا

المعنى الاول المقتضي من الابنية البعيدة وبعيد البنية فرجة الحركة نحو غلامي لانه هو معرب

على اختيار المصنف اختلف في ان الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه

ما قبل يا المتكلم وبهذا لم يتم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان يتمم على فائدة

اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله الدال على المعنى المقصود عليه فكانه اراد هذا

يعني في ترجمة حيث قال ليس هذا من تمام الحد بل خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق

بام خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم غا

بيت البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف

او بالاختلاف على المعاني المقصودة يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المقصودة عليه

صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على التضمين بمعنى الورود والاستدلال يقال استدل

والشيء وتعاورته اذا تداولوه اي اخذوه جماعة واحد بعد واحد على سبيل التنا

وبته والبداية لا على سبيل الاجتماع والا تداول المعاني المقتضية للاعراب المختلفة

متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علامتها

ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب

فوضع

واضع اصل الاعراب الدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالاصل ان

يكون الدال عليها ايضا متأخرة عن الدال عليه وهو ما خوذ من آخره اذا وضح فان

الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الضمة

للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الالتباس بعض المعاني

ببعض والى هذا اشار بقوله انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسمى

الثلاثة مختصة بالحركة والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركة البنائية اصلا

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية

غالبا وفي الحركة الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية او علامة

كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية او علامة كون الشيء مفعولا حقيقة

او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة او علامة كون الشيء

مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق ايا بالمصدرية

اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل

كثيرة لانها خمسة فاعطى التخفيف للكثير وعلامة سبق للمضاف اليه علامته

غير الجر فعل علامة لما العامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى

المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد

جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت عامل

اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء

عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف الذي لم يشبه

الاسم المبني بناء الواحد شيء ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكل الجمع

المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه شيء ولم يكن غير منصرف كرجال

جمع رجل وطلبة جمع طالب فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين

احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في

الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا وهي حالة الرفع والفتحة نصبا

اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قولك رفعا ونصبا وجرا على

الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالتقسيم الاول

مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت

طلبة

طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والياء والتاء

به عن الكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه للجر تابع

اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع

للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات فجرا

منصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره

نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك

بكسر الكاف لان المحرم قريب المرءة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهو ك

والهن الشيء المنكر يستحيى ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال

القبيحة وهن الاسماء الاربعة منقوصات واويه وفوك وهو جوف

واوي لاسماء اذا اصلهن فوه وذو مال وهو لغيو مقرون بالواو وين اذ

اصلهن ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا

يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلق بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها

معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهو واحدة

اذا اثنى والجمع عنهما معربا باعراب التثنية والجمع وانما يصح بهذين

القيدين اكتفاء بالاضافة لانها اذا كانت مكبرة وموجودة ولم يكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ
فيجب ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء اليها ولم يكتف بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها الى الكاف بكونها وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كي لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لمشابهتها للمثنى في كون معانيها
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب قوا واخرجين الاعراب سمحا بخلاف
سائر الاسماء المحذوفة الاعين نحو يد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعاملة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلاهما
يذكر لكونه فرعا كلا مضافا ايا حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
الحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي

التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط لالتقاء الساكنين
جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان واثنتان
فانهما ملحقان بالمثنى لفظا وان كانا مفردة لكن صورتهما صورة التثنية ومعناهما معنى
التثنية فالحقت بهما بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا ملحقين
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
في حالتي النصب والرفع من ثلاثة اسماء لكن واحدة مذكر يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الجمع ذو لا عن لفظ وثلثون واخواتها اي نظائرها التي هي
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلاثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقدر العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها
ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس الى آخرها وايضا هذه الالفاظ غير دالة على معنى مجتمع
والتعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وهذه احرف يصح الاعراب وهو

علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
عرابهم كما ان بناءهما فرع بناء المفرد الا ان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للتثنية وثلثة
للجمع عوض فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان و
ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون و
ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجمع لثقل الكثرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة
الكلام وامتنع عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيمهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة



الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت حرف
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بحركات الف
الياء المتكلم نحو يا غلامي فانه لما استثقل ما قبل بالكسر لمناسبة الياء قبل دخول العامل
اثقل ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله عليه موافقة لها او مخالفة فيها
ذهب اليه بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي فقوله مطلق
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال عند مختص ببعضها واستثقل عطف على تعذر اي تعذر
الاعراب فيما تعذر في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو

في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمو فان اصله مسلمي لسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو واللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتي النصب والجر فان الالف فيهما لا يخرج الياء عن حقيقتها لان الياء المدغمة ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا

واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرهما تعذر فيه الاعراب او استثقل
وبما ذكرنا تعليل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي في غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال والمنصرف ما
الاسم فيقرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اشار الى ذكر
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعها وهذين التنبيه
من الامور التسعة لاحظ واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع تركيب والعدل والف عطف
هاتين العلتين من الالف والنون المجردة الملحقة بفعلان والنون زائدة من قبلها الفاء و

زائد الفعل وهذا قول تقريبي فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وجمع النون الفعل
حال كونها زائدة وقوله الفاء فعل الظرف اعني من قبلها او من اول الظرف المتقدم عليه
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع زيادة انها اول وهل ان يعبر عنها بالالف و
النون فتأمل ولو جعل الالف فاعل قوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه على غيره هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريبي يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريبي لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كلا واحد من الامور
التسعة قول علة تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلاف فقال بعضهم انها تسعة
وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب هو من الحزب الاعظم الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثلهما مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة واراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي

وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه حكم غير المنصرف والاشرط مر تب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيثانه لم فرعيتان بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر هما اشتقاقه
من المصدر فمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة تمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالف لسان
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيد فيه عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز ابقاء
يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه او جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة
والتنوين فيه لا بجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة
يقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
اللغوي



اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم المعبر عنه بالضرورة وزنا ومعنى ضرورة
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او انزحاف يخرجه عن السلامة منه الاول فكقولها عليها السلام صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقولنا عدد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو قيل نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة
كما يحكم بسلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قولنا للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة في رعاية القافية فكما في قوله عليه السلام على خير الانام وسيد حبيب العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم معطوف رحوف من سمي باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او المناسب لها ويجوز
صرفه غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب عن الكلمات
اصر بهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
المناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبهما وما يقوم مقامهما اي بناء العلة

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرر تان قامت كل واحدة

منهما مقام العلتين لتكرر رهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع او

تحقيقه قد تكرر فيه الجمعية كالحالب واساور وانا عيم او حكمها كالجموع التي افقدت لها

آحاد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث

لكن لا مطلق بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اللتين

منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لافتراقهما اصلا فحبلى اذا جعل

حبل والف حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة اصلا بحسب الوضع فانها قد وقعت فارقة بين الملة

كمرد والمؤنث فلم يعرض الدوام لغارضيتها كالعلمية مثلا لم يبق قوة

الزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي يكون الاسم معدلا

والخروج اي خروج الاسم اي كون الاسم مخرجا عن صيغته الاصلية

اي عن صورة التي يقتضيها الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها

ولا يخفى ان صيغة ليست صيغة المشتقات فما فارقته الصيغة لا يعد

الاسم خرجته المشتقات كلها وان المراد من خروجه عن صيغة الاصلية

انما يكون العلة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا تسقط بها حرف عند بعض النحويين

كالاسماء والمحذوفة لاعراب مثل يد ودم فان العلة وليت باقية فيها وان خروجه عن

صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر

مغايرتها بانها يكون غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة فخرجت

فان المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية

فان الظاهر ان مثل القوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة كما هو القياس

اعني اقواس وانياب بل انها جمع القوس والناب ابتداء على القوس وانيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعها اولا على اقوس وانياب واخراج قوس وانيب عنهما وقال بعض

الشارحين لن جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذ المقصود تميزه عن بعض

ما عداه فيمكن ان يقال المقصود تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ

حصل بتعريفه عن التميز لا باس بكون ما هو اعم منه فلا حاجة الى ان يقال التعريف الى

ارتكاب ما ذكر تلك التكلفات واعلم ان نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث

واخر وجمع وعمر غير منصرف ومع وجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا

الى اعتبار سبب اخر وهم يصح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تتبعوا العدل

فيها عن اعم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسببا اخر ولكن لابد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الغرضية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة يوجد دليل يمنع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل يمنع الصرف فيفرض اصل لتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا
دليل عليه لامتناع الصرف فعلى هذا قوله تحقيق معناه خروجا كائنا عن اصل تحقق
يدل عليه دليل يمنع الصرف كمثنى وثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا
دون لفظيهما والاصل ان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جئني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما اللفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
وموحد وثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما ورائها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا
عتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم تفضيل لان معناه
في الاصل استئخار ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالام او

الاضافة



الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول من احدهما فقال
بعضهم انه معدول عن فيلام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي الزمن وانما يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او
اضافتها الى مثلها نحو جئني وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها
اما جمع او جمعا في وجمعاوات فاذا عبر اخر احدهما عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
الشيئين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وهو اجمع واضوائه احد الشيئين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كاثيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالاثياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها الا على اثياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن الحكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره ومنعه فرضه منع الصرف لاعتراكهما وكذلك زفر فانها لما وجد فيها
منصرفين

وكم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وبالتوقف اعتبر العدل

على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده يمنع الصرف قدر فيهما ان

اصلهما فاعل ومثنى وثلث وعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن

قاطمة وارادبه كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء لغة

بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء الاعلام المؤنثة مثل

حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان

البناء فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيهما

عدلها ايضا جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق

سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيهما انما هو للحمل على نظائره

للتحصيل منع الصرف ولهذا يقال في ذكر باب قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما

قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين سووا

فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء

منسية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملها

عدلها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها

سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع بان تكون موضوعة لذات مبهمة ما خوذة مع بعض

اصفاتها التي هي المرة او بحسب الاستعمال مثل الربع في عمر بنسوة اربع

فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية

كما في مثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات دل على الاعداد

علم ان معناه مرتبة بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرضي بالاستعمال لا

اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي

عرضية فلذلك قال المصنف شرطهم او شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا الاصل

الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال

سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة

الاسمية اي غلبة الاسمية على الوصفية وهي الغلبة اختصاص يقتضي افراده بحيث لا يحتاج

في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا للاوصاف في سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء

بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مغيرة

الغلبة صرف لعدم اصالة الوصف الربع في قولهم بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مغيرة

الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاولى للحية السوداء والثاني للحية فيها

سواد وبياض وارقم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدلالة على سواد فان هذه

الاسماء وان خرجت الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

ومعانيها الاصلية ايذانا بالكثرة فلما زاد من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية وزنا

الفعل اما عن استعمالها بالكلية في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل

والوصفية الاصلية والحال وضعف منع اقتضى اسما للحية على ازعم وصفية لتوهم اشتقاقه

من الفعوة التي هي بمعنى الخبث وكذلك منع ابجل للصقر على ازعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من

بجل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لعلامة ذي خيلان على ازعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال وزحل

الصرف في هذه الاسماء وعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانهم لم يقصدوا بها المعاني الوصفية

مطلقا لا الاصلية ولا الحالية اعلم ان الاصل في الاسم الصرف التنوين اللفظي الحاصل بالتاء ولا بد

فانه لا شرط له فشرط التنوين بالتاء في سببية منع الصرف العلمية اي علمية اسم المؤنث

التنوين لزوما لان الاعلام محفوظ عن التصرف بقية الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل

صرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلية والتنوين المعنوي كذلك اي كالتنوين اللفظي بالتاء

فاشتراط التعلمية فيه لا افادة فارق فائدة التنوين اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع

الصرف وفي المعنوي بجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرطه

تحتم قاوسوا بشرط وجوب قاوسر التنوين المعنوي فمنع الصرف احد امور الثلاثة

الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او بتحرك الحرف الاوسط

من حروفها مثل سقر او العجمة مثل ماه جور وانما اشترط في وجوب تاثير التنوين



المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بفقد احد الامور الثلاثة عن الخفة التي

تقتضي بها وجود الاسم فيوجد من

نحو ان ابعار من ثقل احد السببين فتراجم قاوشر وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان اللسان

وهما العلمية والتانيث

العجم ينقل على العرب فيحتمل ان يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط التحتم تاثير التانيث المعنوي في احد

الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما للمؤنث

من طبقات النار وماه جور علمين للبلدتين يمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث

المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث

المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه جور فللعلمية والتانيث

المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سميت بها المعنوي من كر فسر طهر او بيت

اي تاثيره اي اصل التاثير لان

ليدل على ما هو اصل التاثير وهو

منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع حكم تاء التانيث فاقام مقامها فقد تم

وهو مؤنث معنوي سمي باعتبار معنى الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث

اي تانيث ثابت باعتبار معناه لكن لا باعتبار معناه الوجودي لانه غير كما هو الظاهر

الاصلي زال العلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف

ومعناه الكلي واطلاقه على قوم باعتبار معناه

وعقرب وهو مؤنث معنوي سمي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل امتنع صرفها لانه

فيكون فيه تانيث باعتبار ان اريد بكل جزء من اجزاء الجنس

وان زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قيل عقيرب قدم

ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية

لجنسي فاذا سمي به رجل

لحصول معناه الجنسي الموجود في كل فرد

معناه الجنسي لحصول معناه

من ان مؤنث معنوي باعتبار

انه يشارك الزيادة على الثلاثة في ذات التانيث

علما لمؤنث في ذات التانيث

ولكن يخالفه في

على الثلاثة

والتأنيث المعنوي المعرفة او التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة

شرطها او شرطا شرطها ومنع الصرف ان يكون علمية او يكون هذا النوع من جنس التعريف

على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان

يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المعلمات والمبهمات

لا يوجب الا تبنيا ومنع الصرف من احكام المعربات وبالتعريف باللام او الاضافة

يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعلوا التعريف

لانه فرعية العلمية في العجمة وهي كون اللفظ علما وضعا في غير العرب ولتأثيره

في منع الصرف شرطان احدهما ان يكون علمية او منسوبة الى العلم في اللغة العجمة

ان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى

العلم من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به احد رواة

القراءة بجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت

شرطا لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف في العجمة فلا يصلح

سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة ان ثلاثة

حرف ليلا يعارض الخفة ثقل احد السببين فوح منصرف هند تقريبا بالنظر الى الشرطين

نصرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التاء فان لم علامة

مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

لا يعتبر فان قلت في اعتبار العجمة في ماه جور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يجز بها

قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين ليلا يقاوم سكون الاوسط

احدهما لا يكفي من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارهما بالاستقلال او شر

وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم منع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان

في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما احتاج التعريف بالشرط

الثاني لان غرض التبيين على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافهم

مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما

لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممنوعة عن الصرف الا ستة

محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهم وقيل ان هودا كنوح

لان سيبويه قرنه معه ويرد عليه ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان

قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح العجمي وهو سب

قائم مقام بين شرطه او شرط قيام مقام البين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي
التي للجمع جمع التكسيرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعية
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا تغير الصيغة ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع آيا من جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون الصيغة مصونة عن قبول
تغير فتوانث بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارة وقولنا اشترط كونها بغير
هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على ازنة كراهية وصلوعية بمعنى الكراهية والطلوعة فيها
فيه قوة جمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدينة فانه مفرد محقق لا جمع لان الالف الحال
ولاة الحال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بحلاف فرازنة فانها جمع فرزان او فرزين
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بها وقاما ما يكون بغير هاء فمنع صرفه لوجود شرطا تاثيرها كما
مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف او سطها ساكن
فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع هاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية

كونها بلا هاء وجر علما للضبع لهذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لانه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جمع عنه
من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع لها اسمي ضبعا
فلما علمية غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس
الضبع مذكر كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمعية بشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية وليس الامر كذلك اذ لا تعتبر
الا المعترضة الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في

غير معتبرة

الاصل اجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم عجمي ليس بجمع لغة الحال ولغة الاصل حول في منع الصرف
يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فلو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما فالجمعية على هذا التقدير
من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
سبب فرع على الاسباب التسعة وهو الموازنة وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف في حين
لهذه القاعدة انه جمع سروالة كانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم نزل
سروالة على سراويل واذ صرف اسراويل للعموم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في
الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو حوار ايا كان
منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالحوار والدواعي فعاد جره الى حالتي الرفع
كقاضٍ اذا حكم قاض بحسب الصورة حذف الياء عنه وادخل التنوين عليه يقول جاءني
ومررت بحوٍ كما يقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ وما في حالة النصب فالياء
مفتوحة

مفتوحة نحو رأيت الحوار وقد اشكل في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع نحو حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال يتعلق بوجوه الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة يجيء بعد تمامها فاصل جوار قبل الاجراء
جوار حواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال عليها
هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار حوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اليف منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال لكن ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان في
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بحكم الملفوظ ونحن الاخير والاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او فتحت لهذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالفاء وقد يلغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب يقول مررت بحواري كما تقول رأيت حواري وبناء
هذه اللغة على تقدير منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة حالة الجر والفتحة خفيفة
فيما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار حواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار حوار وعلى هذا

اللغة لا اعلال الا في كلمة واحدة لخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

او تشرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف

تؤثر في المضاف اليه مانعا اي منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على اصلها

قبل العلمية فان التسمية بها انما تدل على قصة غريبة فلو تطرق اليها

التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها

منع الصرف الذي هو من احكام المعربات وان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

وبعلبك ومثل خمسة عشر وستة عشر على ما قلنا كما نبه في ذلك بما ذكره فيما

بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا

فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك

هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعروفان من اسباب منع الصرف تسميا

مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وسميان مضارعين لانهما مضارعتا الفي التأنيث

في منع دخول تاء التأنيث عليهما والخاتمة في ان سببيتهما لمنع الصرف امالكونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او امامشابهتهما الالف التأنيث والراجح هو الثاني

ثم انهما ان كانا في اسم يجري به صفة قابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل لفظا

اما ان لا يدل على ذات مالم يوضع معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كما حصل

وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو

بمعنى الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطهم ان شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

وارادة الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية

تحقق لزوم زيادتهما او يمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كحمراء او كانا في صفة

في استفاء فعلانة او كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة بمعنى امتناع

وصول التاء التأنيث عليه ليبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا انصرف عريان

مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى

لا يكون فعلانة فيبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالهما ومن ثم اي من اجل المخالفة

في الشرط اخلقة رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لان رحمى والرحمانة

اسم خاص لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلامتها بشرط وجود فعلا فهو منصرف دون سكران

فانه لانتفاء فعلانة منع صرفه لوجود شرطه على المذهبين فانه مؤنث سكرى لا سكران

دون لوما فانه لانتفاء فعلانة صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لانه مذكر لا مؤنث

اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانه

مؤنث ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص او يغلب من اوزان الفعل

وهذا القيد لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص الفعل

بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل

المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك يذبل وعرفج

وشتر لرجل هذا فعل نقلت الى الاسمية نحو يقم اسم لصبغ معروف وهو الذي

وشلم علم موضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح

الاختصاص ومثل ضرب على بناء المفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف

* للمفعول

ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء فانه على البناء غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله زيادة في وزن الفعل او اول ما لا على وزن

زيادة حرف او حرف زائد من حروف اسين اكثر زيادته اي شروف زيادة حرف او حرف

اول الفعل كما غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء فانه

لانه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل

ولو قبل غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم

يرد عليه اربع اذا سميت بها فان لحوق التاء للتذكير فلا يلزم قياسا

ولا اسود فان مجيء التاء اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثمة ارومن اجل اشعر اطعم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله

التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه على عشرة

اي كل اسم غير منصرف يلوح فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسبب المختص كعمر وزفر

اي شرطية بسببه اخر واحترز بذلك عما اجتمع فيه العلمية والتانيث او صيغة منتهى

الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف ولا اثر فيه للعلمية فاذا

تكرر فان يا ول العلم بواحد من الجماعة المسمات به نحو هذا زيد وزيد

زيد اخر فانه اريد به المسمى بزيد ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه

به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق ضرفا مبينا اي ظهر حين بين

سبب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا يجامع مؤثرة

الالف اي سبب الذي هو العلمية شرط فيه وذلك التانيث لفظا او معنى والتي هي السبب
والالف والنون المزيدتين فان كلواحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
بعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء من الاول
تجامع غيرها من شرط فيه العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة
في احد وعم وليست شرطا فيهما كما مثلت واحمر وهما العدل ووزن الفعل
دين لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الاوزان
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجامع
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من وصف
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من
ووزن الفعل هذا وقد قيل على قولهم وهما متضادان ان ضمة بكسرتين على
من اوزان الفعل مع وجود العدل فانه امر من ضمت يضمت وقياسه ان يجيء بضم
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود ضمة

وان لم يشتهر في الاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لهم جميعا
وزن الفعل وقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع اياه واعتبار الصيغة عن الصرف
ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه لوجود سببين ذا ضمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر عليما اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الشهير ابو الحسن تلميذ سيبويه
وما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعلا اصلا واستند
في ذلك الى الاستاذ وان كان غير مستحسن منهما على ذلك في الظرف نحو احمر علما اذا نكر
والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
وانثالم ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية للكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبار الصفة الاصلية اي انها خالق سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار

الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل

والنون المزيدتين فان قلت كما ان الالف والنون من اعتبار الوصفية الاصلية

لا باعتبار على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعتبر

الصرف دليل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال

وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة

الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد

وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما

اخر بعد تنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه

فان الوصف قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من

غير ضرورة فلم يبق في الاسبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون

وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وانكان

لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف

والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية

بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء

بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية

لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين بعض الوصفية

والعلمية فان العلمية للخصوص والوصفية للعموم فحكم واحد وهو منع صرف لفظ

بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت

انضاد انما هو بين الوصفية الحقيقة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية المزيلة

والعلمية فلم اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم

اجتماع متضادين على تقدير احد ضدين بعد زوال ضد آخر في حكم واحد

ان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به في اعتبارهما غير مستحسن

وجميع الباب او باب غير المنصرف بالام او بدخول لام التعريف عليه او الاضافة

او الاضافة اي غير منجر او بصير مجرورا بالكسرة بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف

بقوله غير لان الاجر قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركة

البناية ايضا والنحاة خلافا فان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم

من ذهب الى انه منصرف مطلق لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما

هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني الام او الاضافة قوي جهة

الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع

والاضافة ومنهم من ذهب الى ان العلتين انكانتا باقيتين مع الام والاضافة

كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احداهما كان منصرفا وبيان ذلك

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلق والممنوع من غير المنصرف تابع

هو تنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث سقط

التنوين

الفعل لم يؤثر الا سقوط ما دونه تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى

التنوين للامتناع من الصرف ان العلمية تزول بالاسم والاضافة

العلمية شرط للسبب الاخر التام معها كما في ابراهيم واذا لم يكن شرطا كما في احمد

وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على تاثيرهما وهذا القول اصح

عرق المصروف المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان هو

الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل

الصفات للذكور من الخيل وجمال بجلات او ضخمات وكالايام الخالي

هو الامر المرفوع الدال على المرفوعات لان التعريف انما يلحق للماهية لا للافراد

ما اشتمل اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الصيغة

والاولى والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا

والاشكال ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الرفع

يجب عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فهم

المرفوعات او هما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم لانه

المرفوعات عن المجهول لا يجري الجملة الفعلية التي هي اصل

الجملة والا عامل فيه اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات

المبتدا لانه باق على ما هو الاصل غالبا فاحتيج اليه وهو التقديم

بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكانا قوي

بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بما يشتق وهو الفاعل او ما يشبهه حقيقة

او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد اسند اليه

الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه المبتدا لتوابع الفاعل وكذا

المراد جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير

التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهها ما شبهه في العمل

وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم الفعل او شبهه عليه

لدلالته على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في ضرب زيد ضرب لانهما اسند اليه

الفعل لان الاسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر والمراد

بتقديمه عليه وجوبا يخرج عنه المبتدا المقدم عليه جزءه نحو كريم من يكرمك

فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديمه نوعا وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به او اسناد واقعا على طريقة قيا

الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يلفظ على صيغة المعلوم او على ما

كاسم الفاعل او الصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن المفعو

مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والا

الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفا

كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المف

فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد قا

زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه قائم زيد

قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه والاصل في ان

الجمع المصحح بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطوه الاشرف

فان فقد فيه احدهما كالعين لانثى كالمرأة او واحد منهما كالعين للمذكر لم يجمع هذا

الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا

يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين واما كيسان فانهم اجازوا طلحون لاسكون الاول والثاني

فتحها وزيد فيه نحو مرقاة وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا

لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو ولان الممدود تقلب

واوا فتمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها و

شرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم ان كان صفة من الصفات

غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل احتراز من علم فاشترط الاول كون مذكر

يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء مذكر غير

مستوفي صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة افعل

والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر وحمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضل وليم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لا لالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا

يكون ذلك الاسم فعلان فعلى مذكرا غير مستوفي تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على

صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانة للفرق

بينه وبين فعلان فعلانة كذلك ما في فعلان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في

بين المذكر والمؤنث دلالة فيه بالتاء وعدمها في الشرط الرابع لا يلزم الاسم المذكر

مستويا فيه اوفي هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور فلا يجمع

والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجعل

مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط

ان لا يلزم الاسم المذكر مثل علامة كراهة اجتماع صيغة

وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه او نون الجمع بالاضافة

في اثنتين وقوشتي نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها او ارضين بفتح

وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانها حكم بشذوذها لانتفاء التذكير و

وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء في

كلية اخرجتها من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى على الشذوذ ذوا مثال

تقصير ذلك فلم يرجع اليه المؤنث الجمع الصحيح المؤنث مالحق به جمع لحقا آخر

مفرده الف وتاء وشرط اي شرط جمعه الصحيح المؤنث انكان صفة وله اي لذلك

مذكر فان يكون له مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون ليلا يلزم مريد الا

على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون

جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائض

فلو قيل في جمع حايض ايهم حايضات لزم الالتباس والاعتلال على قوله ان كان صفة

يكن

او ان لم المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اشعر اعتبار شرط مثل

طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد

لان الاسماء المؤنثة بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها

غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالتاء والالف بل هو فيها مسموع كالاسبوعات

والكائنات وذلك لخفاء التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظهار العلامة جمع المكبر بها

تغير الجمع تغير بناء واحده من حيث نفس وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا

تنقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا

المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان

تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تغيير الجمع

مطلق فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة

الزيدة كما يدل عليه ما لابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان

ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما وجمع القلة وهو ما

يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل ايجمع يكون على وزن افعل كافلس

وافعال ايجمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي

وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح من
كان مكسرا وميتا مكسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع
المطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح ان لهما وما عدا الكامل
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى مالا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع
اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدرا
كالضرب والمشي او لا كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلوسا وجلسة وجلسته فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما
الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو المصدر
الثلاثي المجرد سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتاب
التصريف وفي غيره اغير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان
ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذلك مما علمت في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المتعدي

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس او حال كونه غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرامك عمرا وخالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما سبق في الفاعل والمفعول اذ لم يكن مفعولا
مطلق يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصالة
اذ كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
في تقدير الفعل مع ان وشيء منهما لم يجز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا واضرب
زيدا ولا يضمر اي معموله فيه او يكون اي المعمول ظرفا او مجرورا فاعلا فلا يضمر
لاضمار المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه غير معتبرين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم
فاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه
تثنية وللشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مظهر مطلق فلا حاجة الى قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل والا
يلزم ذكر الفاعل اذ فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة
الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوطا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل

لكونه نكرة نحو قوله ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا
او ظرفا او مفعولا لاجله او غيره بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
الامير واعماله اى اعمال المصدر منتسبا بالام او بلام التعريف قليل لانه عند عمله منزل
بازاء الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المنزل
ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقيد به قيل لم يات في القرآن شيء من المصدر
المعرفة بالام عاملا فاعلا او مفعولا صريحا بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو للحب الله الجر بالله
فان كان المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار ابن الحاجب ١ من الفعل فالعمل للفعل من غير نزاع
ان يلي المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربا زيدا
او محذوفا لازما نحو سقيا له وشكرا له وجدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عند
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية ففي قوله وجهان اذ
وانما فصلنا في المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحمل المعتبر
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرنا عن القسمين توهم ان تعلقه على
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل لحدوث موضوعا لذلك الاسم لمن قام او الفعل به
قام بها الفعل ولو قال لها قام به الفعل لكان اولى لان ما جعلا ما يريد ذكر بلفظها ولعله فصل

الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود ونحوه
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منها
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم الفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام مسمى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر النحاة حيث المصنف واسند واخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

ويحل شبه ان صيغة المبالغة على هذا النقل يخرج من التعريفين ولا يبعد
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل في البرهمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكلها اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
او افعل تفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره او ثلاثيا مزيد فيه او
مجردا ومزيد فيه على صيغة المضارع المعلوم ويميم ميم مضمومة
بموضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر
ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كمنا يتفعل ويتفاعل ويتفعل
نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم ومستخرج فيما
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستخرج كان مثال الكسر
فيما قبل اخر المضارع ايضا من كونه كذلك فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون للكسر
قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
لازما ويعمل عمل فعل اللازم وان كان متعديا الى مفعول يكون هو ايضا

الى مفعول واحد وان كان فعله متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال فيعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط
ايجب شرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة تبيان
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد من الحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحققا او حكاية كقولهم طلبهم باستحضار الزاعي بالوصيد فان با
هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم با
الفاعل العامل بمعنى انه ماض كائنا موجودة ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كائنا موجودا الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه او على
ما يتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال ليقوم فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى الصاحب نحو زيد ضاربا ابوه وجاءني رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الالفاظ الاستفهامية او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا
من لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا على ما شبه الفعل نحو قائم

زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل الخ

للماضي لزوال الماضي بالاستقلال او ضمن الاستمرار وامر يريد ذكر مفعوله وجب الا

اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظ

مثل ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه

عنده سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال فيجوز ان يكون

على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل

اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باذراعيه

وقد اجاب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير المضاف اسم الفاعل

فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل لا مقدر للاسم الفاعل نحو زيد معطي

درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو درهما

اعطاه فيقدر درهما اي اعطاه درهما فان دخلت الام الموصولة على

استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله فتقول مررت بالضارب

زيدا امس على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذ

فحق فيها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الام والقراءة بها لا تج

عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي من حدث موضوع لمن وقع

امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الان او غدا لانه فعل بالحقيقة

حتى عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه

وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد

اسم الفاعل للمبالغة الفعل المشتق من كضراب وضروب

ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر ومثله

او مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير

ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة

فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله

اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرا

الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الآن او غدا او امس

وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية

جواب سوال وهو انه لم يعمل اسم الفاعل للمبالغة

وامتنع من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مجموعا

كان او مكسرا مثلهم اي مثل اسم الفاعل اذا كان مؤداه العمل وشروطه لعموم

تفرق في الحمل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع

تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا والآن او غدا او
الزيدون الضاربون او الزيدان الضاربان عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اذا كان المثنى والمجموع مع اللام معمولا بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعولا للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين بقصد التخفيف لطول
الصلة بها كقوله من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة اذ الاداة
تفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبر اقامة من
مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلق سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل الموصوف بزيادة على الغير ذلك الفعل واسم المفعول موصوف لمن وقع عليه
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
بفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وكثرة المفعول يستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله وكم
النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او اللهم فيه
كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله فاذا كان هو في الامر يعني بمعنى الماضي ايضا فهو

او المعطل
اي عمل الاداة

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انهما يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين فان ما قام به علم مع التبوء لا يجمع الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم فان قيام به ايجمع الحدوث وثباته اسهل
لصفة مشبهة والازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او على الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الى اي صار الرحم طبيعة
له كرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
اي اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ليس اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اذ كلامنا على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف اي مخالفة كائنة على
قد يشبهه وحذف مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان بها انما هي لغة لصيغة اسم المفعول
الى لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل على كونها مشبهة به ولكون فيها لمشابهتها اياه فيما ذكر
كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلق اي من غير اشتراط زمان من كونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراط فيها واما اعتماد فهو غير فيها الا اذا اعتمد على الموصول لا يأتي فيها
اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقييم مسائلها اي جعلها اقساما

بالام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمول لها اما مضاف او مقترن بالام او مجردة

اى عن الام والاضافة فجملة الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة

معمول اى معمول الصفة المشبهة فكل واحد من هذه الاقسام الستة هو على تارة ومنصوب

ومجرور اخر فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

الثلاثة التي للمعمول من حيث المرادية الاقسام الحاصلة فالرفع في المعمول على الفاعلية

والنصب على التشبيه بالمفعول في المعمول للمعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة

في المعمول النكرة هذا عن البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف

وقال بعض النحاة على تشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشلوبين الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول

الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام ضمن امثلة جزئية قوله

وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام

اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك امثلة الاتي تركيبة كونه امثلة ثلثة

بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى مواليا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

وجهه بادخال الام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة

وانما عدل الى الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان

كانت الصفة المجردة عن الام وهذه الصفة ذات الام الحسن الوجه بالوجوه

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجود والثاني عدمي وعلى الترتيب في تفصيلها لان اقسام

الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح مخالفوها اقدام

الله فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها بين تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة ان يكون

بالام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن

وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة انما

بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة

او فيما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذف فيهما

معا والاخف فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة بالام مضافة الى معمولها المجرد

عن الام ومثل الحسن وجه او وجه غلامه لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف

الضمير واستتاره في الصفة لكنها لم يجز وجها لان اضافة المعرف الى النكرة وان كانت لفظية فيه تخفيف

لكنها خلاف الصورة تتبع عكس المعهود من الاضافة واختلت به صورة كانت الصفة فيها مجردة عن الام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه قبيح وجه البصريون يجوزونها

على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح

ان الاصل في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان

يقصر عن ادنى التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف

الضمير مع الاستتار عنها استكنان الصفة والذي اجازها بلا قبح ينظر الى حصول شيء من التخفيف

والجملة وهو حذف التنوين واليائية من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام

الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان في ضمير واحد منه

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل لموصوف قام به
الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف او لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر لموصوف بتلبس بتلك الزيادة فخرج بما
اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسمي
الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في
تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
والمكان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى
اسم التفضيل من ارجحية ثلاثي لا رباعي مجرد او مزيد فيه بهمزة فيه
افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المي فظهر
على التمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق

الحسن الوجه بفتح الحاء المحمول والحسن الوجه بضم الحاء وحسن الوجه بكسر الحاء وحسن
وحسن وجهه اما في المحمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه يرفع فيهما وهما قسمان
سبعة احسن لان الضمير فيه يقوم الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضمير ان منهما احترز
والاخر المحمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولا لمكان وجد
الضمير غير ظاهر الصفة مثل ظهوره في المحمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى
محمول الصفة بها فلا ضمير فيها او في الصفة لان محمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تحمل
فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع عند تثنية فاعله الظاهر وجمعه وكذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع بتثنية محمولها وجمعه والا اي وان لم تتحمله محمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير
ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول حسن حسنة وجه او حسنة وجهان وشذ
اذا كان الموصوف مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجهاه وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو وجه وحسنون وجوههم اسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي لمفعول
والمفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي
الثمانية عشر فرعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبان مفعولهما ويضافان اليهما
الاب ومضروب الاب يرفع الاب وينصب ويجر واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
ليلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اباه لكم ان
مفعول الضارب او فاعل المعطى وتنصب تشبيها بالمفعول وفي الثاني انه مفعول ثاني للمعطى او مفعول

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يجب

ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصولا

او يكون من حروف مزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او

فلا يبنى ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون او من ثلاثي مجرد

بلون ولا عيب فظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره او ليخرج اسم التفضيل

كاجهر واعور فلو اشتق اسم التفضيل منهما لالتبس ان المراد زيادة الجهر والعور

او زيادة الجهر والعور ومن التعليل انهاية تبين ان افعل الصفة مقدم

على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع

مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب

الفضل فان قصد غيره اي غير ثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان للاول زيادة فيه

توصل اليه اي الى غير ثلاثي المجرد باشد نحو مثل هو اشد منه استخراجا مثل

للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيد بالتبر

بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق افعل

على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا

نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو



الظاهر كما حكى هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخبط على صفته وهو ذو

لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف لها نفسي ولا اصل ولا فصل ذات ليلة

اخوه قلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيه شابة من حمق

ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا المعنى قيل

لا يلزم ما هو ممنوع وجهه

وان يكون اشتقاق وابلد لمن يكون اثار جهل وبلادة ظاهرة على سبيل التشبيه

والظاهر انه يقال به احمد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في سلخ ذلك القيد فتأمل

ولم يقل بذلك احمد عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل البلادة حيث قال

ابا مشتق احمق من حمق لا يلزم الظهور وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لذلك يؤدي اشتقاق احمق

وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهر فان الباطن يصنع منها افعل

تفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياس ابنية الوقوع اسم التفضيل

اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياس مطرد للكثرة

لالتباس ما قصد فاعله بما قصد مفعوله وقد جاء للمفعول على خلاف القياس وهو مواضع

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمذه هو اشد ملومة

وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل على

اخر ثلثة اوجه وهي استعماله لا ومن او الام على سبيل الانفصال

الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضع لتفضيل الشيء على غيره

فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة

لام فهو على حكم المذكور ظاهرا

المفضل عليه

ظاهرا للام يشار بالام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما

كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل او الشخص الذي قلت انا

افضل من زيد فعلى هذا لا يكون للام في افعل التفضيل الا التعريف فيجب ان لا يستعمل

اما مضافا نحو زيدا افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او منونا

بالام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اشيين منها نحو الافضل من عمرو

والا يكون ذكر الام او من لغو واما قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى

بصيغة الخطاب والتكلم

وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض او ليست من

بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل

ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان الحمد لله هو الله

عليه او اكبر كل شيء وانه من مع مجروره او اكبر من كل شيء وعلى اذا اضيفا اسم

التفضل قلم معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على احد ضدين

موصوفه المقصود به على من اضيف اليه او على ما اضيف اسم التفضل اليه بأن

تحققه ضمن بعضهم والا يلزم تفضل الشيء على نفسه وانما كان

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاول له ذكر التفضيل

وشرط استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعض ما اضيف اليه

فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من

استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد

افضل الناس اذا افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف

احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به

زيادة مطلقة اي ثاني معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على

المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضل الى ما اضيف اليه للتوضيح او التوضيح اسم

التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن الوجه

لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى

جماعة هو داخل فيهم نحو قولك يوسف افضل قريش او افضل الناس من

بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف

احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في اخوة يوسف وان تضيفه الى جماعة غير

نحو فلان اعلم بغداد او اعلم ما سواه وهو مختص ببغداد لانها متناه في

مشكل ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو

الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد او افراد اسم التفضيل وان

كان موصوفه مثنى او مجموعا على حد التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد

او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا
لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الالف واللام وتذكيره وكون المفضل عليه مذكورا
اسم التفضيل صفة لنحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلهم وهذا فضلى
النساء والهندان فضليا تهما والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام
زيادة مطلقة والقسم المعرف بالام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقته
لموصوفه مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى
ذكر المفضل عليه بعدها وهو اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير
غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين اخويه
من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضل اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة
وانما خص المظهر لانه يعمل المضمر بلا شرط لان العمل المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به

سواء كان مظهرا او مضمرا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فعاد الى الفعل
يقال الله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم من كل احد بعلم من يضل وانما
الظرف والمجاوز والتمييز فيعمل فيها اتفاقا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا
نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل الا لانه ليس له بمعنى الزيادة ليعمل عمله والا
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا شيء ولا يجر ولا يوشح بعد
مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان صفة او وصفا بيانا هو
اللفظ لشيء معتد عليه بان يقع نعتا او خبرا عنه او حالا او هو صفة او امضى لسبب
مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول او باعتبار تقيد
بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه ذلك المسبب باعتبار غيره او باعتبار تقيد
بغيره او غير ذلك الاول فيلزم باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا
بعد جزء الكلام او حال من اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما
يثبت رجلا احسن في عين كل من في عين كل رجل هو الشيء الذي يثبت له اسم
تفضيل اللفظ والكل مسبب مشترك بين الرجل مفضل وبين عين زيد مفضل عليه

باعتبار عين الموصوف بفضل عليه باعتبار عين ذيد وانما اشترط ان يكون ذلك الفضل ثابتا

لشيء وغاية المعنى لمسمى يحصل لصاحبه يعتمد عليه ويحصل لم مثلهم تعلق الصاحبه

حتى يشترك فيه كالصفة المشبهة لانحطاط مرتبتهما عن مرتبة اسم الفاعل

فانه يعمل فيه سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد

ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسمى مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه

من وجه بعد اتحادهما بالذات يخرج عنه مثل قولك مارأيت رجلا احسن كحلا عن

عن كحل زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا

وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو الاصل اذ

التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسعل اخراجه عن

التفضيل كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

لانه اما حسن به هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعلة على الموازنة الاخر بمعنى

وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد

انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيفي اصل الحسن كحل

---

مفيدا في زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات يابى مقام المدح فيصح

المعنى الى انه حسن بعين كل واحد الكحل دون حسنه بعين زيد فيكون احسن منه

النفي حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل سلط النفي عليه مجردا عن الزيادة فيفي

لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس يكونه دونه لانه

سبب المقام فرجع المعنى الى مارأيت رجلا حسنة عين الكحل حسنة عين زيد

فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يجوز ان

يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء مساويه معه الزيادة فيصح

ان يقصد به عرفا نفي المساوات مطلق ولو في ضمن الزيد فانتفى الزائد ايضا وفي مدحه ذلك ان حسن

كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح وان قلت لو كان للزيادة زوال

تفضيله بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل اعظم يقتضي ان يكون عمله مثل مارأيت رجلا افضل

ابوه من زيد جائزا كما جازت المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه

في المثال المذكور متحدان بالذات والاضافة اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات

نفي سوء الاتحاد ضعف معنى التفضيل فازال بالنفي زالا بالكلية ولم يبقى قوة ان يعود حكمه بعدا

لزوم المجاز ما لو اريد رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا

المنسلخ من الزمان نحو قعد وكاد فان معناها يحسب الوضع ويصدق عليها

انها اقترنا باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحدثة الاثنين ولانها مقترنة بحسب الوضع

بواحد وان عرض الاشتراك من بعض الوضع ومن خواصها خواص الفعل ومنها

لانها انما استعملت تقريبا الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالتها الاولى على الاستقبال القريب

والثانية على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت اما لنفي الفعل كلما

او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا تنهى او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكاذا

هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول واما نحو

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بها لم فاعل والصفات استغنت

بالحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث الفاعل فلا جرم اختصت

ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو

فعلت امرأة نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة بالفاعل

في تاء فعلت ايذانا بذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بها لم فاعل والفاعل انما يكون

وفروعه وخطاب فروعه عنه يمنع احد نوعي الضمير المتحرك عن لزوم تساوي الفروع

المرفوعة وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو بالتعميم ابق واجدر

الماضي ما دل على وقوع فعل بحسب اصل الوضع فالزم المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر

الا ان فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

بعض انما يكون بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان قوله ما دل على

زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما وضع الفعل فلا

ينتقض بمثل امس وبأن الدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمنع بلم يضرب ويضرب

بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على فتح لفظا كضرب

او تقديرا كرمى او البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل غلبة للمبني فلمشابهته

مضارع في وقوعه موقع الاسم كزيد ضربته موضع ضارب به وشرط وجزاء تقول ان

ضربتك ضربتك موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير المعتل

نوع المتحركة فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع فتحات فيها

هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا

عن نحو ضربا لانه مبني ايضا على الفتح ومع ذلك واو ضربوا فانه يضم معها لمجيء نسبتها لفظا كضربوا وتقديرا

نحو اضرب مضارع ما اشبه اي فعلا اشبه الاسم باحد حروف اي حال كونه متلبسا باحد حروف

ناية اي البلية يعني الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه ووقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم

مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين ونحصصه بالجر

او يكون الوضع الفعل مشتركا ونخصصه بواحد منها في الحال والاستقبال

بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر

تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بهذه العلامة

لم يسم مضارعا الا بمعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع

كالشجيين ارتضاعا من ضرع واحد فسميا اخوين رضاعا فالهمزة فيه

لحروف الاربعة لتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب ونون لنا لنا

كان به غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ما خوذان

والتاء للمخاطب مطلق كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والنون

غيبة او حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوات غيبة والياء للغائب غير

المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه فقوله غير القسمين المذكورين

بدلية من الغائب وان لم يصر بالاضافة معرفة لانه

فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية

او لا يكون مفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه على اربعة احرف كذلك

ونحوها ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ان كان

فلا كلام في قوة لنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قولك اذا لم يتصل به

نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنثة لانه اذا اتصل به احدهما

يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الا

اعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلام ولو دخل عليهما لزم دخوله على الكلمة

حقيقة ولان نون جمع المؤنثة المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لما

يليها نون جمع المؤنثة الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفعه ونصبه شارك

الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة

ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة الجزم عن مخير بازم مرفوع للتثنية مذكرا كان

او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون

والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع

ضيغ يضربه الواحد الغائب المذكر وتضربه موضعين الواحد الغائب

المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضربه المتكلم الواحد ونضربه المتكلم

به الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا او حال كون الضمة

والضمة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولن يضرب

والمضارع المتصل به ذلك يضرب يضربان المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون

حالة الرفع وحذفها يجذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه

للجزم كما انه في الاسماء نائب الجزم مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالرفع

في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لخفة

في حال النصب لخفته نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف يجذف في الواو والياء في

الجزم وهو من العلة المناسبة لحركة قوله

الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استقصا المناسب لها لخويم يغزو ولم يرمِ

المضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لم تقبل الحركة

تقول يرضى ولن يرضى والحذف او حذف الالف في حالة الجزم تقول لم يرضَ ولم

المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كزيد يقوم سواء كان العامل فيه هذا المجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه

وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت

رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذ يكون كالاسم فاعطي

اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وارجح قولي

يرتفع بمواضعة لا بقيامه فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب واعلم

سيقوم وسوف يقوم وخبر كان زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان عن

نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بالرفع واقع موقع الاسم كما في قولك الذي يضرب

ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيها وقوعه

موقع الاسم وامكان الاعراب مع تقدير اسبقيته الاعراب مع تقدير فعلا

وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين

صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كل ذي يقوم

انما الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة

وينتصب المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ان ابدل الالف نونا وقال الخليل

اصله لان فحصر كاشوء اعم شيء وقال سيبويه الحرف برأسه واذن قيل اصله اذ

ان مخففة وقيل اصله اذا بظرفية فنون عوض عما حذف من المضاف اليه وكي نحو

سرت وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لاد

وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة المزيدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم

لانها لتوكيد النفي وهو معنى الجحود وبعد احد حروف الثلثة جواز فيمتنع دخولها على فعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية

وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن

بعد او كالزمك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الا

وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك. بشأنه ليكون المعنى في زيد فاكرمه ليكن زيارة منك فما

تراه مني اياك وعي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فان التي ينصب بها المضارع نحو اريد ان تحسن الي مثل النصب بالفوقية

ومثل ان تصور معنا مثل النصب بها في النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم او ما

يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة تختص بمناسب العلم

بخلاف الناصب فانها للرجاء والطمع فلا يناسب وليست اي ان الواقعة

بعد العلم نحو علمت ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي بمعنى

بعد الظن فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع

بلا يتم ان المخففة الدالة على تحقيق وباعتبار عدم اليقين بلا يتم ان المصدرية

فيه وقوع كليهما فجرى ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض

اي معنى لن نفي المستقبل تأبيدا هو كذا لا مع تأبيد والا يلزم ان يكون قوله تعالى ان

ابرح الارض حتى ياذن لي ايه تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى ياذن الانتهاء

واذن التي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما

بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب بها

لضعفها

لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كالعامل سقط حكمه وكان

عطف على لم يعمل وانتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اذ كان

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل

فان فقد احد الشرطين نحو ايا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا او حالا نحو اكقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل هذا لا يحتمل الا الاستقبال فقولك

اذن مبتدا وقولك اذا لم يعتمد ظرف للاستصاب المحوظ معها كما اشرنا اليه وقولك

انا اذن تدخل الجنة خبر المبتدا وتمثيلا اذن بعد المثال على طريقة تمثيل النحاة ايانا

الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطة بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا

والخبر اذ وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف

الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناه البينية او سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال

المذكور وحتى التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر

الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كيلا او حال

كونه بمعنى كي للبينية او الى للانتهاء والغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال

احتراز عن اليمين في قوله تعالى لا تطلوا
امرالله الى امركم مرسوله

الاعتماد بالعطف لاستقلال الجملة والرفع باعتبار

مثل لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بما نظر الى ما قبلها وبما نظر الى زمان التكلم

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اوالى ولاستقبال المضارع بما نظر اليه

قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا والارجح

تعين الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان ارادة الشيء

الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا او بطريق التحقيق بان يكون في زمان متكلم

ويجيء مثالها او حكاية او بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل

في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فيثبت هذه العبارة

تحكيما في زمان التكلم على ما كنت فيه وكان ما بعد حتى في هذه الحكاية مرفوعا اذ لا يمكن

بقيته على ما كان عليه وحكيم ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن

ان لانها علم الاستقبال كانت اوحى عن هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا

عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام استئنافي لا تعلق له بما

مبتدأ ويكون الفعل جزء ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فترفع اي عاد

حتى لعدم الناصب والجازم وتجب البتة ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لكن

المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما

اريد الحال تحقيقا فانه يقصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم ان هذا

جد

الى هذين الامرين ان يكون حتى لشدة ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب بتة ما قبلها

بعدها مع نظر الى الامر الاول الرفع اورفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

وقت حصول الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها طالما كانت

حرف ابتداء ينقطع ما بعدها عما قبلها فبقي بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا

كانت تامة فانه لا تقتضي الخبر وامع الرفع نظر الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى ادخلها

فلان الرفع يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عما قبلها وقوعه وما قبلها سببا لما بعدها

وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى

ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا سار حتى

ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل

يجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز على جازة التامة

فكان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كما معطوف عليه في

نسخ صحيحة كذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

تركيبه وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا سار عطف على كان سيري لا فساد

ولام كي التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانها

يتقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي
بعد النفي لكان لفظا مثلا وما كان اللہ ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي لا
جازت وليس بقدر بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدر
فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة اللہ تعذيبهم او
من الجزاء ما كان اللہ ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان اللہ
معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها الا تنهى
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حينئذ لتغير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
الفاء احد الاشياء الستة ليعد بتقدم الاشياء او ما في معناه من النفي المستقل
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة السابقة امر نحو
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تنتهني فاضربك اي لا يكن
منك نهي فاضربك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون
منكم ماء فشربه مني او نفي نحو
ثانيا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدثنا ويندرج في التحضيض نحو قوله تعالى لولا



امر او علم ملك فيكون معنى الاستفهام نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي
مالا فانفقه او ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب على قراءة الحفص او عرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مفهوم والفاء تدل عليها وما بعد الفاء تاويل مصدر معطوف
على المصدر المفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائرك مرتين فينتهي تهم والحق بالجحافل
فليس بنصب بتقدير احد الاشياء الستة فيحمل على ضرورة الشعر بل الواو التي تنصب
المضارع بتقدير ان بعدها فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
المصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
واو مثل ذلك او ما يماثل الواقعة قبل الفاء يكون احد الاشياء المذكورة وامثلتها
فلا تنه الفاء بحيثها بدل الفاء بالواو وكما تقول مثلا لا تزرني واكرمك فيجتمع الزيارة
واكرامك ولا فاكل السمك وتشرب اللبن لا يجتمع منك اكل السمك وعلى هذا القياس
ثم شرب اللبن معه
واللام التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان شرط معنى الا ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى
او الا ان الداخلين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا لزم
تقدير ان بعدها تكرار نحو لا زمنك او تعطيني حقي اي الا ان تعطيني حقي والا ان

تعطف حقي فيسوغ بتقدير ما لا بتقدير مضاف لان الوقت ان تعطف حقي ولا

يقدر فيه ما لان تاويل مصدر فيما بعدها مجرور بالى والتي بمعنى الى لان الزمان الى

اعطائك حقي والعاطفة ان الحروف العاطفة مطلق سواء كانت مختصة

العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكرها

شروط الصحة تقدير ان بعدها ينصب المضارع بتقدير ان اذا كان معطوفا

عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وشتمك او فشتمك او ثم شتمك فهو

ليس من الحروف المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط

المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على

اولا المعدودات الناصبة بتقدير ان يعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او

اخبارا هو او شرط معنى الآن وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وما

مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب

المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكر يلزم

ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال واختصت به يلزم تخصيص الحكم به

في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه ثم ايضا يرد عليه انه كان الظاهر

ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز ان يقال

ان

لام كي نحو جئتك لاكرمك وما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت

ليقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان

دلالة اللام تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب

اردت

زيد وضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم

وهو ان المصدرية واما اللام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح

بعدها ان وكي احق لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وحتى

اولا الغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء وثم فلانها لما

خلفت ما بعدها للتنصيص على معنى البيت والجهة والانتهاء صارت

كأنها هو او لازم المعنيين الذي بأحدهما

تدخل اللام فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على

ظهار المنصوب بها صونا دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا تستكره

اي المتوالية وهما لام كي ولا في نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان

اعلم لا لا يعلم الا بدليل

يقسم في المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم

قاه

بالفعل تحرزا من ان تراه تعرف قدره ان فتح او مع الشذوذ وذكر لا

واشهد اصغر القوم واشهد اللذة وانت مخلد في رواية النصب ولكن

وهو الاظهر بدليل الظهور

ليربط ما سيأتي بما مضى من ذلك الموضع ولذلك لم يذكرها او يجزم المضارع بلم ولما

ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى الخبر نحو لا تقربوا

الصلاة الى آخره او يجزم بها الشرط في الضرورة او بالعطف نحو لا تقربوا

الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ينجزم المضارع بكلم المجازات

او كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف

ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم فعلان وهي الكلم المجازات اما وهما

واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا وايان

ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن وما واي

واي واما الجزم المضارع مع كيفما واذ افشاذ لم يجيء عن كلامهم عليه

وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن

اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها واما مع

التعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال واما مع اذا فلان كلها

شرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا هو

موضوعة للام المقطوع بها وبان مقدرة عطف على قوله بلم او يجزم المضارع

بان مقدرة وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتقيده بالنفي

ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ما ضيا وما مثلها

هذا

من القلب والنفي ويختص لما بالاستغراق واستغراق الزمنة الماضية من

زمن الاستثناء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم وعليه

لا يلزم استمرار نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل ويختص

بلما جواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما

اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعد دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما

يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها

بالصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع

انفيها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير ما يركب وقد يستعمل

في المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم واللام الامر هي اللام المطلوب بها

الفعل وبدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله وهي مكسورة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو وائتت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليفضوا ولا

يهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وقد يعبر عنها بالنهي ضدها اي لا انهي

واللام الامر وهي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل

للمخاطب او الغائب او متكلمها وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين

بينه الفعل الاول ومسببه الثاني او يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وهو

المعنى وكلهم المجازاة ما تدخل عليه شيئ يجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلا

المجازاة لا يجعل الشيء مسببا للشيء فالمراد بجعله الشيء سببا ان المتكلم اعتبر بينه

شيء للشيء بالامر وبينه شيء للشيء وجعل علامة المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يجوز ان يعتبر المتكلم بينهما

نسبة يصح بها ان يؤدي هذه صورة السبب والمسبب بلا ملزوم ولا لازم كقولك

ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا

ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما لظهور الاكرام الاخلاق

الم منها بحيث يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده

وهذا الفعلان او لهما شرط لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه

يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا فعل الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني

اكرمك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب فلما

لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل لكون المضارع مجزوما

قابلا للجزم وان كان الثاني مضارعا لو جهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه با

مجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل



المعمول نحو ان اتاني آية او آيتين واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقديرا نحو

ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان تقديرا لقد لم

يقترن بقوسو لو كان في ملفوظه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا

بقد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت او فقد صدقت لو يجز القاورة

الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستخفوا فيه عن الزيادة

قولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك والحاق الغير قد يخرج عنه الماضي المحقق

او المستقبل ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او وجوب

قوله الفاء فيه والكان والجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم

نحو ان خرج فيما سبق للكونه ماضيا معنى او بلى حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة فيه

الوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فيه تغير معناه كما لو اثرت

نحو فتوبتي بالفاء واثرت في تغير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود

يجزم وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله

او ان لم يكن الجزاء ماضيا او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء

ما لا يصلح ان يكون شرطا نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا نحو ان اكرمتني

انا اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي

فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر ونهي او دعاء او استفهام

او مضارع منفي بما او لم او ان الا غير ذلك كتمن والعرض وجميع هذه المواضع

لانها غير صالحة لان تكون شرطا فاحتاج الفاء وحينئذ الى الفاء لانها جامع الجملة الاسمية

الى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء ولانها تنبئ عن حدوث امر بعد

امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما شرط اسمية الجملة الجزائية

لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت بالاسمية قرنا بينهما

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان الى تجزم بها

المضارع حال كونها مقدرة انها كانت مقدرة بعد الامر مخيرة ائتني اكرمك ان تزرني اكرمك

والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك

ما واشربه لان المعنى ان يكن عندكم والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن مالا

والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية

سببية ما تقدم له فحينئذ ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء بجزم وما بعدها وانما اختص تقدير ان لما بعد هذه الا

شياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

بلو ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية لم فاذا كان المضارع الواقع

بعدها تفيد تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها

فيه ان مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها مجزوما بها نحو اسلم

لوجود القرينة المغنية عن ذكرها فحينئذ الفعل الذي لا يطلب المشعر بالطلب المشعر بالترجي والسببية مرة

لان دخل الجنة فان المطلوب بأسلم هو الاسلام وهو مطلوب فإن يترتب دخول الجنة

فهو سبب لها وقصد ان تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ منها اسلم

ويجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة

لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي للمثبت ولهذا اتى لا تكفر تدخل

خلافا للكسائي فانه لا يجيز ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور

اما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم

الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

قرينة قوية هذا اقتضى السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل

بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني

او لياورثا منه او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى

لاستيناف كقوله تعالى وقال ربكم ادعوني استجب لكم فكل حتى امر بجزم

مر صيغة هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الا

قاعدة يطلق على امثلة الماضي وامثلة المضارع يريد بها صيغها وفي بعض النسخ

الشروح ط اي قال مثال الامر لانه الامر كما اشتهرت هذا النوع من الافعال اشتهر

معنى المصدر ايضا فاراد ان يعرف النوعين على المفهوم والصورة اصطلاح النحويين

والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف شرحه صيغة يطلب بها الفعل

شامل للكلام مغايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل

المخاطب احترز عن الغائب والمتكلم بجعل حرف المضارعة احترز عن مثل قوله لعالم

فبذلك فلتفرحوا فيجوز قراءة على صيغة الخطاب ومن مثل صوم ويد وحكم اخره

اخر اللام في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي

اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضي للاعراب انما هي بسبب

وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في سكون الصحيح

الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما في الام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا

اضربوا واخشى واغزوا وارم كما تقول لم نضرب لم نضربا لم تضربوا ولم

يجئ ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فانكا

ن بعده اي بعد حرف

المضارعة ويحذف حرف متحرك اسكن اخره وجعل ما يقتضي ان تقول في تعد عدو

تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وانكاله

ولي المضارع يريد به والمراد بالرباعي ما يكون ماضيه على اربعة احرف فصاعدا فيه

زيادة على اصول الكلمة كما في الافعال التي زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل

بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضموما ان كان ما بعده ساكن ضمة

بنى للمفعول بالمضارع المتكلم المعلوم على نقيض الفتح فانه اذا قيل افتتح بفتح

الهمزة والتاء وضم الحاء وكسرها

وتحترز عن الخروج عن

الضمة على تقدير الكسر

تنبيه للمتكلم الواحد

بنى للمفعول بالمتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء تقديرا

وبكسرة فيما سواه اي ساكن بعده ضمة سواء كان كسرا او فتحة فانه لو ضم غلط مثل

احترز بالمتكلم المجهول من الامر او لو فتح لالتبس بالامر من الرباعي ولو ضم غلط لالتبس بالمضارع

المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال

ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وانكان رباعيا فمفتوحة او فالهمزة مقطوعة

الهمزة اصلية لان الفعل موجب حذفها لان همزة الوصل مقطوعة لذلك بعينه فعلم والم

فعل اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة

حرف مضارع او فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم

يسم فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه

يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله

المفعول مقامه ماضيا يخرج صيغة دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل

وهو اجتماع الهمزتين

في المتكلم الواحد

ضُرِبَ وَدُحْرِجَ وَاعْلَمْ وَاخْتَرْهُ هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّغَيُّرِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ غَرِيبٌ فَاخْتِيرَ لَهُ وَزْنٌ

غَرِيبٌ لِوُجُودِ الْأَوَّلِ لِلْخُرُوجِ الضَّمَّةِ إِلَى الْكَسْرِ وَوَزْنُ فَعُلَ بِالْخُرُوجِ مِنَ

لِلْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ وَإِنْكَانَ غَرِيبًا لِدَلِّ عَلَى غَرَابَةِ الْمَعْنَى أَيْضًا لَكِنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى

الضَّمِّ أَثْقَلُ فَلَا صَرْفَ وَكَفَى اخْتَارَهُ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِمَا خُتِمَ مِنْهُ وَلِضَمِّ الثَّالِثِ مَعَ ضَمِّ

الْوَصْلِ نَحْوَ انْطَلَقَ وَاقْتَدِرْ وَاسْتَخْرِجْ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ وَلِضَمِّ الثَّانِي

مَعَ التَّاءِ نَحْوَ تُعُلِّمَ وَتُحُوِّلَ وَتُدُحْرِجَ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ عُلِّمْتُ وَحُوِّلْتُ وَدُحْرِجْتُ

خَوْفَ اللَّبْسِ هَذَا عِلَّةُ قَوْلِهِ وَبِضَمِّ الثَّالِثِ وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ أَيْ مَا يَكُونُ عَيْنُهُ فَقَطْ مِنْ

لِئَلَّا يَرِدَ عَلَيْهِ نَحْوُ طَوَى وَرَوِيَ مِنَ اللَّفِيفِ فَإِنَّهُ لَا يَعُلُّ عَيْنُهُ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى اجْتِمَاعِ إِعْلَالَيْنِ

وَيُطْوَى قِيلَ الْأَصْوَبُ أَنْ يُقَالَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ الْمُنْقَلِبَةِ عَيْنُهُ لِئَلَّا يَرِدَ مِثْلُ عَوِرَ وَحَيِلَ

وَإِنَّمَا خَصَّ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ بِالذِّكْرِ لِزِيَادَةِ غُمُوضٍ وَاخْتِلَافٍ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَهُ وَتَبِعَهُ

ذِكْرُ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنْ مُضَارِعِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ مَا ذَكَرْنَا الْأَفْصَحُ فِي قِيلَ وَبِيعَ

أَصْلُهُمَا قُوِلَ وَبُيِعَ نُقِلَتِ الْكَسْرَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهِ فَصَارَ وَقِيلَ فَانْقَلَبَ

وَاوُ قُولَ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ضَمًّا قِيلَ وَجَاءَ الْإِشْمَامُ وَهُوَ فَصِيحٌ نَحْوَ قِيلَ وَبِيعَ وَ

شَرْحُ الرَّضِيِّ حَقِيقَةُ الْإِشْمَامِ أَنْ تَضُمَّ بِكَسْرَةٍ فَاءَ الْفِعْلِ نَحْوَ الضَّمَّةِ فَتُمِيلَ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ بَعْدَهَا

قَلِيلًا أَذْهَبَ تَابِعَةً لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا هَذَا مُرَادُ النُّحَاةِ وَالْقُرَّاءِ بِالْإِشْمَامِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَالَ

لِتَوَهُّمِ الْإِشْمَامِ لَهُنَا لِاهْتِمَامِ حَالَةِ الْوَقْفِ أَيْ ضَمِّ شَفَتَيْنِ فَقَطْ مَعَ كَسْرِ الْفَاءِ وَخَالَفَ فِيهِ

طَائِفَةٌ مِنَ الْقُرَّاءِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ الثَّانِي يَعْنِي بِخَالِصِ الضَّمِّ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ وَهَذَا إِنَّمَا يُمْكِنُ فِي

وَالْغَرَضُ مِنَ الْإِشْمَامِ الْإِيذَانُ بِأَنَّ الْأَصْلَ الضَّمُّ فَأُتِيَ بِهَذَا الْحَرْفِ وَجَاءَ الْوَاوِيُّ

نَحْوَ قِيلَ قُولَ وَبُوعَ بِالْإِسْكَانِ بِلَا نَقْلٍ وَجُعِلَ الْيَاءُ وَاوًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا وَمِثْلُهُ يَعِدُ

مَجْهُولٍ مِنْ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ بَابُ الْفَاعِلِ الْمَجْهُولِ مِنْ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ هُنَا بَابُ الِانْفِعَالِ

وَالِانْقِيَادُ مَجِيءُ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ فِي أَزِيرَ وَقِيلَ فِيهَا مُنْقَادٌ وَبِيعَ بِلَا تَاءٍ وَدُونَ اسْتُخِيرَ وَاقِيمَ

يَزُولُ مَا قَبْلَ وَبِيعَ لِسُكُونِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهَا وَالْأَصْلُ إِذَا صَلَحَا اسْتُخِيرَ وَاقْوَمَ بِالْوَاوِ

وَشَرْطُ الْقِيَاسِ فِيهَا إِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا أَنْ يُنْقَلَ حَرَكَتُهَا إِلَيْهِ وَتُقْلَبَ يَاءً إِذَا كَانَتْ وَاوًا وَقِيلَ

وَأَقِيمَ لُغَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْكَانَ الْفِعْلُ لِلْإِبَاءِ لِأَنَّ حَرْفَ فَاعِلِهِ وَإِقَامَةُ الْمَفْعُولِ مَقَامَهُ مَصْدَرٌ عَلَى

وَهُوَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ نَحْوَ يُضْرَبُ وَيُكْرَمُ وَيُدَحْرَجُ وَيُسْتَخْرَجُ وَيُتَدَحْرَجُ وَفَتْحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِخِفَّةِ الْفَتْحِ وَ

بِالزِّيَادَةِ وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ يَنْقَلِبُ الْعَيْنُ فِيهِ أَلِفًا وَكَانَ أَوْ وَنَحْوُ يُقَالُ وَيُبَاعُ وَيُخْتَارُ

يَسْتَقَامُ وَيُقَامُ لِتَحَرُّكِهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْمُتَحَرِّكُ وَغَيْرُ الْمُتَحَرِّكِ فَالْمُتَحَرِّكُ كَمَا

وَيُخَافُ عَلَى الْأَصْلِ

يُتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى مُتَعَلِّقٍ أَيْ أَمْرٍ غَيْرِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ الْفِعْلُ بِهِ وَيُتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ

يُتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ فَإِنَّهُ مَحَلُّ الْفِعْلِ مَعْنًى لَكِنَّ نِسْبَةَ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ بِطَرِيقِ الْعُرُوضِ وَالْقِيَامِ وَالِانْتِسَابِ وَلِهَذَا الْفِعْلُ صَادِرٌ عَنْهُ

وَالْمُرَادُ بِهِ وَمِنْهُ إِلَيْهِ وَلَا يَقُومُ بِهِ فِي الِاصْطِلَاحِ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ فَإِنَّ تَعَلُّقَ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ الْفَاعِلِ فَالْحَاصِلُ

فصل

الافعال الناقصة

الافعال التامة

فعل

الفعل

الضمير

حال كونه حيا فكان زائدا لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هو بين الضمير

مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للاستقبال اما من صفة الى صفة نحو

زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وبكون تامة بمعنى الانتقال

من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كان او من

بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا

وقال الشاعر ان العواذل تستحيل مودة وقال فيالك من تغير حولن ابؤسا واصح وامسى

والمحل لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها اذ الصبح

قائما وامسى زيد مسرورا وامحى زيد حزينا فالمثال الاول دال على اقتران مضمون الجملة وهو

قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس لان الاخبار بكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى وامحى

زيد غنيا او صار يستعمل للدلالة على صيرورة الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة

بمعنى الدخول فى الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت

بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا

وقد يجرى هذان الفعلان تامتين اليه نحو ظللت بمكان كذا وبت بمكان طيبا لكن لما كان مجيئها

تامتين فى غاية القلة جعلوه فى حكم العدم ولذلك لم يذكروهما تامتين وقسموها عن الافعال

ناقصة اسمها ليس يقسم عاجلة من المرفوعات كما ذكرها قسم عليحدة من المنصوبات مذ قبلها

فاعلها ضميرها او مخوفة يمكن ان يقع فيها ما زال الذى ابرح استمر اماريته من زمان قابلية

وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى اذا دخل فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت

الاداة النفى عليها كانت معانيها نفيا والنفى نفى الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية

معلوم عقلا ويلزمها وهذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى دخول الاداة

عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ لا تفتؤ فانه لو لم يدخل

الاداة النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر تعين

بمدة فيخرج الفاعل بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لم وذلك لان لفظة ما مصدرية لم
مع ما بعدها تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبل فلا بد ك
من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اه ومن اجل ان التوقيت امر يعتبر
ثبوت خبرها للفاعل احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسم وخبره ظرف واللام فضلة
فيه مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا او اجلس مدة دوام جلوس زيد فيها
دام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام ولاءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا او تاقيت زمان الحال مثل ليس زيد
قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذا لا يقيد تا
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان ما مضى نحو ليس خلق الله
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قولك لا ارى يا تيهم ليس مصروفا عنهم والزمخ
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها واخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها اذا ليس فيه
تقديم المنصوب على مرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي جوا
وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك
وتارة عنها نحو صار عمرو صديقا وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط

فينبغ

ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ ان يقول واخبارها كالفعال الناقصة
وهي الافعال التي قصدت بتقديم اخبارها عليها على تلك الافعال وتقدم على اسمائها
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى ترح وهو اثنتا عشر فعلا كونها افعالا
يجوز تقديم المنصوب على مرفوع الافعال نحو قائما كان زيد وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما
فيه ما او لم الكلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما النافي
لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
لان هذا الحكم خلاف ثابت لان كيسان بان يكون هذا الخلاف وارد اعلم من جانب المن جانب
جميعا كما يقتضيه باعتبار مفهوم الشق بهم فكانه لا خلاف بينهم وذلك الخلاف فيما اذا دام لان
ما النافي اذا دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت التوكيد فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
خبرها النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر به الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
ان الافعال التي بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين فاصل الفعل صريحا وهو الخلاف فيه
فمنهم ليس خلافا بل هو والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفاذ
في تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على
ان الفعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين المتابعين في حكم هذا القسم معارضة وتجادلة
بين الفريقين فيما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما واله النافية من القسم

كان اسم عسى ما اسند فيه ضمير زيد وخبرها ان يخرج زيد فهو على هذين الاعتبارين لا فصل بين

وقد يجوز ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الا اذا استعملها بكاد فلكم ان كاد زيد ان يخرج

لم يكد يخرج ان كان لك عسى زيد ان يخرج لا يلزمك ان تقول عسى زيد ان يخرج

واذا قرب خبرها قربه كان الاصل عدم ان يكون واذا فحيث دون الاستعمال التنبيه

لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والتزاد ما عرضت لدنو

الخبر حصول كاد نحو كاد زيد يجيء فتجرد عن دنو الخبر لعلمك باشتراطه في حصول

الفاعلة الى ان فاعل اسم يحصل كما هو الاصل وجزء فعله مضارع على الدال على قرب حصول

الخبر من الحال ياعتبار احد معنيه من غير ان لا دلالة على الاستقبال الخالص وقد

تدخلوا على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يجوز ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم

قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل

منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كادكالافعال الكسائر

فعالة افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل

نفيا لنفي فكاد يكون لاثبات مطلق ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقولهم لم

كاد يفعل فان المراد اثبات الفعل لانفهم بدليل قوله فذبحوها واما في المستقبل

فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يزول افعل

زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغير قولهم يكد بقولهم اجد فلو كان نفيا

لاشبانه لما اخطأوه ولما خطأهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون

دال على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه وقته ما وقوله فذبحوها قرينة دالة على

ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء وقته

وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض النقص مخطئ ذا الرمة وذو الرمة

تسلم تخطئته وعن عيسى انه قال لقد ذو الرمة الكوفة واعترض عليه شرمة فقيره

فقال قبحه الله ايجد ذلك فقال اخطاء ابن شرمة انكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين

فسر كقوله تعالى انها هو لم يكد يراها انها هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على

كاد ما يتوقع منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد

عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذ غير الهوى الحبين

رسيس الهوى من حب مية يبرح اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس

الهوى عن البراح او الزوال فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على سائر الافعال

وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه

تمسكه عليها والثالث هو صاحب لدن والجر وقربه ثبوته للدن دنو

أخذ وشروع وطفق بمعنى أخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق كنصر يضرب وكرم يكرم بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس إذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق وأخذ بمعنى شرع وهي أي هذه الأفعال الأربعة يستعمل
مثل كاد في كونه جزءا المضارع بغير أن نحو طفق زيد يخاصم أو أخذ أو كرب يفعل وجعل يقول
وطفق يخصفان أو اشكر بمعنى اسرع عطف على طفق وهي أي أو اشكر مثل عسى في كادة
الاستعمال فتارة يستعمل استعمالها على وجهين نحو عسى زيد أن يجيء أو اشكا أن يجيء
زيد وتارة أن يستعمل استعمالها كذلك بدون أن نحو أو اشكر زيد فعل التعجب ما أو شبهها
التعجبية بعض النسخ أفعال التعجب وهو أكثر أنسب فعلا بصيغة التثنية فأفراد الفعل
بالنظر إلى أن التعريف للجنس وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغ
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع أيضا فهو ما وضع أي فعل
وضع لأن الكلام في قسم الأفعال فلا ينتقض إلى بمثل لله در فارس ما أو اها
لم لكن ينتقض نحو قاتله الله من شاعر ولا أشجع منه فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس
والمراد بالنعت ما هو أعم من الصفة المشبهة لكثرة أمثلة النوع
لهذا الوضع إذ المقصود من وضع الأفعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بالوضع
يمكن الدعاء بأن يقال هذه الأفعال
أو المراد بما وضع لإنشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض
ما يستعمل في الدعاء ولم أر لفعل التعجب أو ما وضع لإنشاء التعجب صيغتان أحدهما

أن تضم تركيبا أفعل وأخرجها صيغة الفعل تضم تركيب أفعل به بشرطان يكون تاما
بدون التركيبين ولها أفعل التعجب غير متصرفين فلا يتعدى إلى المضارع ومجهول وثانيهما
في بعض النسخ وهي أفعال التعجب غير متصرفة مثل ما أحسن زيدا وأحسن بكر ولا يبيان إلا فعل
التعجب اللائي منها أفعل التفضيل لمشابهتهما إياه من حيث أن كلا منهما للمبالغة والتأكيد
ولأن لا يبنيان إلا للفاعل كما أن فعل التفضيل وقولنا ما اشتهى الطعام أو ما استعيذ
الكلاب ويتوصل إلى الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من بابي أو فلا تي مجردا منه في
ليقة أو عينه مثل ما أشد استخراجه وأشد باستخراجه ويتوصل بأيهما من فعل لا
ينهما من وجعل الممتنع مفعولا أو مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما أي في صيغتي التعجب
يم أو بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول أو المجرور على الفعل
ير أو تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما وإنما قيدنا التقديم والتأخير بما
ليدناه ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فإن المقام لبيان الأحكام
ن لهما فلا يقال ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن لأنهما بعد النقل إلى التعجب صارا
فلا يغيران كما لا يغير الأمثال فيلزم من عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالعكس لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكل تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو
هما لكفى واجيب بأن ذكر التأخير إنما هو للتأكيد لا لأنه يحتاج إليه لأن كلا من

يقتضي

منهما وانه ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالفصل فكان اعجز القصور والتعرف
فيها بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن زيدا الدار او اكرم اليوم بكرا
الاجر اياها جائز بالاضمار كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ولم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا وعمرا
انه كان لمؤاخاة حسن واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما شاء
او مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف اي المعلوم
وما ابتدائية ومعناه ظاهر بكرة بمعنى شيء لان النكرة تناسب تعجبا لانها ما يكون فيما يخفى
عند سيبويه وما بعدها الجر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة او موصوفة
الاخفش والجر للحمل وقال الزجاج ما الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما بعدها مرفوعها قال لشاذ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد
فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاغد اي صار ذا غدر وبياض
فاعل بهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
ان يقول ايبان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل والمفعول لشيء
مفعول به عند الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزته للنقل

الجعل الامر متعديا الى مفعول ثان والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
الباء احسن بتعدية حاصل فقيل افعل فيه هو فاعل احسن انت بزيد او زيد احسن
بمعنى صيره ذا حسن قال الفراء ويجوز التعجب بان احسن لكل احد بان يجعل زيد احسنا والتعجب كيف
يصير بالحسن فكانه قيل صيره بالحسن كيف شئت قال فيه من جهة الحسن كل ما يمكن ان يكون
اخصر افعال المدح يعني افعال المشهور عند النحاة بهذا اللقب وضع او فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مدحا ولا ذما منها لانه لم يوضع لانشاء احدهما ونعم بكسر فسكون والاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وهي اللغة التميمية تميم فعل اذا كان فاعله معنويا عاريا عن
علقة اربع لغات احداها بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
بفتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وهي كثيرة في هذين
فعلين خاصة تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكانوا
يريدون ان يستقوا على لغة تميم وشرطهما ان يرفعا اسما ظاهرا نعم ويس ان يكون الفاعل معرفا بالام للعهد الذهني
او لغير معين ابتداء ويعبر عنه بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
يكون او قبله نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها او بالاضافة نحو نعم صاحب
الرجل زيد او مضافا نحو نعم غلام الرجل زيد ونعم وجه فرس غلام الرجل جوادا ونعم غلما
الرجل زيد ويكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او نعم صاحبا زيد

او صفة الوجه انث او ميز بها بمعنى شيء المضمر المحل عائد من فنعما هي او نعم شيأ هو وقالا الفراء والزجاج

هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في محل رفع لانه مخصوص او نعم الذي

فعلته هذا الصدق ثم قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء وتجعل فنعما هو نعم الشيء هذا

الفاعل المكون بجميع ذو اللام وهو مخصوص ويعود ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ويعربه النحاة مبتدأ

لانه قد يتقدم المخصوص فقال ابن نعم الرجل صاحبك وهو المخصوص مبتدأ ما قبله او الجملة بعده على

قبح غالبا جوزه وليس بحيح هذه الجملة الواقعة خبرا الصحيح ابن او القيام لام التعريف المعرف مقام اسم

مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد في ورود هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل خبره او عكسه

واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد او هو زيد

فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط المخصوص بالمدح

وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وهو

الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان

الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونعمت المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات

يجوز ان يقال نعم المراة هند ونعمت المراة هند لانهما لما كانا غير معربين اشبها الحرف فلم يجب الحاق

العلامة بالفعل وقوله بعد مثل القوم الذين كذبوا اسوا الحيث وقع المخصوص عائدا على الذين كذبوا الذي هو

افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص مثل ما يطابق بمثل الذين كذبوا الذي

يجعل الذين صفة القوم وعائد المخصوص يحذف مثل القوم الذين اهلكتهم وقد يحذف المخصوص

اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى فلنعم العابدون اي ايوب بالقرينة انه ذكر في قصته وقوله تعالى في الماهدون

اي نحن وساء مثل بئسه افادة الذم والشر لا الاحكام وهي احد افعال المدح والذم حبذا

زيد وهو اسم مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعل اسم فاعل هذا

الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص

مثنى او جمعا او مؤنثا بخلاف سائر الامثال التي لا تتغير فتقول في الزيدين او الزيدين او الهندات

هذا وبعد او بعد حبذا المخصوص واعرابه اعراب المخصوص حبذا كاعراب المخصوص نعم على الوجهين المذ

كورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل المخصوص حبذا او بعده او بعد المخصوص تمييزا او حالا على وفق المخصوص

في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا

زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او

الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد

تمام المدح والمركب من تمام ما قبله فالمركب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على

معنى في غيره وكلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه او لا يكون مستقلا

بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن

ثم قال الاجل انه يدل على معنى في غيره احتراز عن الجزء الكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق

معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذا نحو قمت من خوفك فمن حرف الجر ما وضع لافضاء بعض
فان معنى الافضاء الوصول وهاهنا وصل بالباء صار معناه الايصال او معناه ومعنى الفعل وهو لازم
استنبط منه معنى الفعل كما سبق في الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت او برحبها وسميت هذه الحروف حروف الا
لانها تفضي الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى ما يليها او لانها
اثرها فيما يليه الجر وهي واحد حروف الجر من والى وحتى وقد ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها
ليس لها اسماء خاصة يعرب بها على الباء واللام وكذا هذا سبيلها لوجودهما وكذا كاف التشبيه
والتاء وواو القسم والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي بقوة رب
وربما عد هاهنا من حروف الجر تسامحا واو القسم وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا
وحاشا فالعدة الاولى للجر لا غير والاخرى والجملة التي يليها يكون حرفا واسما والتاء التي
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي للابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة الخ قال الرضي
اللام اذا للابتداء الغاية وقد يكون للغاية يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود كما ذكرناه
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلته
سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتجئ اليه
يطلق على الابتداء والتجئ من التبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول
موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى
وقد يجيء من للتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم او بعض الدراهم وقد
يجيء لابتداء الغاية عطفوا عليه قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وقد اشار الى ما هو خلاف للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وبنحو ما يتوهم من زيادتها في الكلام الموجب
نحو قولك يغفر لكم من ذنوبكم اي بعض ذنوبكم والمحتمل لا يقوم حجة لاثبات المدعى
وقد يكون لها للتبعيض والتبيين وقد كان بعض مطر وشيء من مطر وهو وارد على اي تكون قائلا قال
لما كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء او لانتهاء الغاية فهو بحسب المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبي البكر فان قلبت
نحو خلصت منتهيا اليه باعتبار الشوق والميل ويجمع معه قليلا كقولهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم مع
اموالكم وحتى كذلك لكن لا لانتهاء الغاية ويجمع معه كثيرا ولم يكثر كونها بمعنى مع كثرتها
بالى لكنه لكونها لانتهاء الغاية للمتناولة الواقعة بتمامها بالقلة والكثرة ويختص حتى بالظاهر
الا لاسم الظاهر فلا يقال حبه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لانسبك الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
نحو قلت لهم ولكن لا يقال حبهم كما يقال اليهم فلما كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء او لانتهاء الغاية فهو بحسب المعنى مقابلة لمن

ان ترد والي جهة يحكمون بشذوذه فلا يجوز ومن قياسه الظرفية اي الظرفية من حروف الشيء وتكون نحو
الماء الكوز او مجازا نحو النجارة الصوف ويعبر على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
الباء للالصاق او لافادة لصوق امر الفعل بجزء ما الباء هذه كما تقدم مرة بلا يزيد فان الباء فيه تفيد
لصوق مرور كما بزيد او بحيث يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل منه
بجزء ما نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعنى مصاحبة السرج واشتراكهما
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتقى به فلا لصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها مقابلة شيء اخر نحو بعتك هذا بذاك
والتعدية اي جعل فعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير ادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر فهي في الجر في الجرة كالباء فيها
سواء لا اختصاص لها بجر في دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزيادة الجر
في الاستفهام بما لا مطلق نحو هل زيد بقائم فلا يقال اخذ بقيام والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في هذه الصور التي ساوى غيرها اي غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي
سواء لم يكن نحو يجزيك بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والتوكيد اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والتوكيد
او كان جزءا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد

او بلا



او لا الملكية نحو الجل للفرس والتعليل لبيان علة شيء ذهنا نحو جئتك لتكرمني او خارجا نحو ضربته لتأديبه
يعني عن مع الواو نحو قلت لزيد انه لا يفعل الشر او قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
في الواو القسم نحو بالله لافعلن والتعجب نحو لله در زيد والتبيين اي استعمل في الامور العظام فلا يقال لله در فلان
زيد في الشعر للتعليل لا لاشاء التعليل ولهذا اوجبوا لها صدر الكلام كما ان كم وجبوا لها صدر الكلام
كونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعموم احتياجها الى المعرفة موصوفة بتحقق التعليل الذي هو من لوازم
لان وصف الشيء صار اخص واقل عمما لم يوصف واشتراط كونها هو صوفة انما هو على مذهب الا صح
انه يطلب بها علم من وافقهم وقيل لا يجب خلافا للمختار عن المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التعليل
صلتها انها يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التعليل كما في المجاز الى القرينة وفعلها اذا تعلق
في الذي تعلق به رب فعلا ماضيا لانها للتعليل المحقق ولا تصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته
ورب رجل كريم لم القه فارقم محذوف اذ ذاك الفعل الماضي غالبا وقد يحذف الا مستعملا لا لوجود القرينة نحو
رب كريم لقيته وقد تدخل واو على مجرورها لا تجب نحو وبلد نكرة مقصورة على الجر والضمير مفرد وان كان
لمرئي او مجموعا مذكرا وان كان المجرور مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرتين او نساء
كذلك وضمائره مطابقة التمييز الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا حسنا
ربه رجلين ربه امرأة وربه امرتين وربه نساء ويلحقها ما ربما مكافة المانعة عن العمل فتدخل
على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربما تجزع بعبرة سيفعل صيقل

من عليها نحو من عن يميني وعن شمالي ومن عليه ومن فوقه وإلى فيتهم نحو زيد قا
وذكرة نحو ليس كالعلم شيء إذا لتقدير ليس مثل شيء على بعض الوجوه وقد يلوح الكاف اسما
بمعنى المثل نحو يحيى كحلن عن مجالبة الملهم إذ عن اسنان مثل البرد الزائبة للطاهر ونحو
ان الحاق بالظاهر بما لا سم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استعارة عن عمرو ونحو وقد خل
ة السعة على مرفوع ولو ما كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلق نظرا الى ما جاء في بعض
اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الى مرفوعها للابتداء في الزمان الماضي نحو ما
الذي اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدا ومنذ الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ ستة كذا فلان او ما رايته منذ
ستة كذا بشرط ان يكون هذه الستة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبتدا مسافرة او
عدم رويته كان هذه الستة وامتد الى الآن والظرف فيه عطف على الابتداء اي وهو الظرفية
الحقيقة من غير اعتبار معنى الابتداء فزمان الى مراد الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه
يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عن الانسان لم يقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فليفهم ابتداء
ابتداء زمان الفعل فالمثلان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول منهما

ستحسنو
لم يتغير الاسلوب لم يسكن مع شيوع استعمال الاول صحيح جميع الكلمة والكثرة الاخرى على انها
لوحظت مع فروعها الى حاصلة تخفيف نونانها ولغات لعل تبلغ مبلغ جميع الكلمة وهو ان وكان ولكن
ليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها ان الجملة الحرفية قاصرة الكلام وحي بالعلم
الصرفة ان قسم هذا اقسام الكلام اذ كل منها يدل على اقسام منها كالكلام الموكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والترجيح ان المفتوحة فيها بعكسها اي بعكس قسيها على حذف المضاف بان يقضي عدم الصدارة
اسمها وخبرها تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وحو وقعتها بصدر
بتلك باذ المكسورة صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدمه اقتضا
سابقة لان مجرد الاستناد يكفي في ذلك وتلحقها هذه الحروف فتلغيها اي تعزلها هذه الحروف
الصدارة ان ما الكافة على الافصح اي اقبح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع

ولولا انك ضربته صدر منك وكذا لولا انك بفتح الهمزة لانه وما بعد لو فاعل محذوف والتقدير

ان يلوح مفردة لولا انك قائم اولوقع قيام ك فان جائز موضع تقديرا ان تقدير المفرد وتقدير

الجملة جاز الامران اى الفتح فان على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير

جعلها معهما جملة مثل يكرمني فانيه اكرمه فما وقع بعد الفاء الجزائية فان المراد من

يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزائه

انيه اكرمه لو اكرميه فانه لم وجب الفتح لانها وقعت موضع المفرد لانها اما مبتداء

تفصيل الى اخره

او خبر مبتداء ومثل قوله الشاعر اذا انه عبد القفاء واللهازم ما وقعت بعد اذا مفاجاة

تفصيل الى الاول والثاني عن قريب

فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة وقعت بعد اذا مفاجاة والفتح على انها

معها وخبرها مفرد وهو عبد القفاء واللهازم ثابت وتمام البيت وكنت اذا

زيد كما قيل سيدا اذا انه عبد القفاء واللهازم قوله اذا على صيغة المجهول بمعنى ظن وزيد مفعوله

الثاني وسيد مفعوله الثالث وما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفاء واللهازم انه ليس بحازم

فقاه واللهازمة احدى عظمتان ناتيتان في اصل اللحيين

تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحدة او بارادتهما مع احوالهما تغليبا وشبهه بالجر عطف

على اذا عبد القفا الخ او مثل عبد القفا ومثل شبههم وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباههم قولهم

وهذا اقول اذا احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقول لائق تعين الكسر



في ابتداء اشعارهم وتدخل هذه الحروف الخمسة التي للحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن

العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان الكلمة لا تغير الجملة والاخر احمد الله

كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم انفت ما انفت بقولك زيد قائم مع زيادة تاكيد وان

المفتوحة مع صلتها اوما اسمها وخبرها سماهما جملة باعتبار ما كانا عليه قبل دخولها

عليهما وحكم المفرد ومن ثم اى ومن اجل فرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة

موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد او في موضع يقتضي المفرد وكسرة ان ابتداء

في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرة ايما بعد القول وما يشتق منه ان

مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انى عمرو قائم وكسرة ايما بعد الاسم الموصول لان الصلة

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه اباه قائم وفتحة ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو يعجبني

عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انه زيد شاخص لوجوب

كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا

او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه وما بعد لولا الامتناعية مبتداء وخبره محذوف

مفردا واجبا نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها

معمولا للفعل الواجب نحو هلا لولا انك تصيب خيرا ولا اتيك معاذ لك زعمت اولولا

من تعليقات

لان اول المقولات انما احمد الله لمعنى المصدرية فان معنى المصدر هو
من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اولا اقول
ما قوله هو معنى المصدر الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولا الكلام
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانه في حكم العوامل
فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء
كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثلا ان زيدا قائم وعمرو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت المفتوحة لفظا فهي
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح فرض عدم تغيرها
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر او ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثلا ان زيدا قائم وعمرو
تقدير مثل ان زيدا قائم وعمرو قائم اذ ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبل لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرا في الدار فانه لا شك ان في الدار خبر عن
من المعطوف والمعطوف عليه فحينئذ انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعا ومن ميتدا
خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعا للابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفع واحد
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة العطف على محل الخبر فان ان عندهم لا يعمل

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اشتراكهما في معمول واحد لكون اسم ان مبتدا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجميع
خلافا لبعض النحاة وبعض الكوفيين فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المعطوف
والمعطوف عليه المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك مثل
ان لانه لا تغير معنى الجملة بعمل ان فيها كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
لبنائه على المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعا وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر والجواز في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا تغير محل اسمها
والباقي لان الكاف لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلة اللام التي
هي للتاكيد معنى في الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لتاكيد ولكن التاكيد دونها اذ دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلته
دخلة اللام مع المكسورة على الخبر نحو انك لزيد القائم او دخلت على الاسم او على آخرها
او فصل بينه او بين الاسم وبينها او بين ان المخففة والفعل الذي دخلت على ما تقدم بينهما

بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر ان ذين لطعامك آكل وانما خصّ دخول اللام بهذه الصور

لان فيما عدا ها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء أعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك و

اختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحي للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها و

او على خبرها ضعيف لانها وان لم تغيّر معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان في معناها الذي هو

التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبّها لعميدُ وتخفيف ان المكسورة التي

التنوين وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز اهمالها ايضا لبقاء عملها وهو الغالب

لغوا بعضهم وجوه مشابهتها لفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمال

على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صاحب الجمل اللام على كلا التقديرين لانه لازم لها اما في الالغاء فلانه

بين المخففة والنافية في نحو ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلقصد الباب

ولان اكثر الاسماء لا يظهر فيه اعراب يقضي لكونه تقديرا او لكونه مبنيا وهذا اخف من هذا

سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عندهم الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز

او دخول المخفف على فعل من افعال الابتداء اي من الافعال التي من دواخل المبتدا والخبر

مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها فاذا فات ذلك اشترط ان لا يكون

دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة

نظمك لمن الكافرين خلاف للكوفيين في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل

والجزاء اهمال الدخول على الفعل قالوا متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها

على فعل دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين ويخفف المفتوحة كالمكسورة فعملها عند التخفيف على سبيل الوجوب في

ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما

سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الا

ضعيف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى اسما يكون المفتوحة بعد تخفيفها

والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها لتكون عاملة في المبتدا او الخبر كما كانت في الاصل فعلى

الاول عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان

اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقتين

وقد يلزم من ترجيح الاضعف على الاقوى فتح همزة المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة

لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية دواخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخلة وشذ

افعالها اي اعمال المفتوحة بعد تخفيفها اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في

بسعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في

الضرورة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق

ويلزمها اى المفتوحة المخففة بكونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف فانه

انه ليس للانسان الا ما سعى وانه سوف يأتي كلما قدر او قد نحو علم ان سيكون

او سوف يكون الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وقد نحو يعلم ان

قد يبلغون امر سالا تربهم ويلزم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين اداة الشرط

الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اقلا بروحا ان لا يريحها

اليهم وليس يلزم حرف النفي الا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل

بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما

اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من

حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان التمر

اى لا نشاوره وهي حرف بنى على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وزعم

الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصلها كان زيدا كالاسد ان زيدا كالاسد فابدل

الكاف لعلم الانشاء بالتبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان صارت

بحذف الجارة والجارة انما تدخل على المفرد مرفوعا وعلى الصورة وفتحت الهمزة لانها وان كانت في

للكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الاكثر فيها عن امثالها نحو قوله قفي

الاخر كقول الشاعر وتخر منه الريح اللوى كان شد بانه حقاق وان اعملتها قلت كان شد بانه لكنه على الاستعمال





الغير الافصح كما عرفته واذا لم تعمل لفظا فقد يضمر الشان وقد يترك نحو علم ان المخففة ويجوز

ان يقال قد يقدر بعدها الضمير العائد الى الشان كما كان في ان المخففة ولكن وهي عن البصريين

منفردة وقال الكوفيون هي مركبة من ان واذا المكسورة المصدرة بالنافية واصله

لا كان فثقلت كسرة الهمزة الى النافي وحذفت الهمزة فخففت لا يفيد ان ما بعدها ليس

كما قيل بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى

الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد توهم ان عمرا ايضا

جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجيء ويستعمل بلكن بينهما

كلامين متغايرين نفيا واثباتا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو واذا ضربته هو المعنوي بهذا

اقتصر عليه والفظي قد يلتقيان نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يلتقيان نحو زيد حاضر لكن

عمرو غائب وتخفف اذا لكن فتلغى عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت

مجراها بخلاف واو ان المخففين فانه ليس لهما ما اجريت عليه وفي بعض النسخ

على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا

على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها اى مشددة

او مخففة الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي

الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت

الشاب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعطوفين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى

زيدا قائما او اتمناه كائنا صفة القيام والخبر ان منصوبان على المفعولية بتمنى واجاز الكسائي

نصب الجزء الثاني بتقدير كان تمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فان قوله

يقوله معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اذا ليت ايام الصبى كانت رواجعا

والحقوق على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت

ايام الصبى لها كائنة حال كونها راجعة ولعل الشيخ يجيز ذلك لانه يجيز حذف العامل المسبك ومعناه تو

امر مرجو امتحق لقولك لعلك تفلح ولعل الساعة قريب والعامل هو الاول وشذ جرهما قوله

اى كلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد سيبويه في ذلك ودلع دعاية من يجيب الى الندى فلم

يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابا المغوار منك قريب واجيب عنه

بانه يحمل الاول على سبيل الحكاية كان قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع

آخر فاتى الشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فجاء

بحكاية الاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من التاويل ان هذا بيت يحتمل

ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما تقرر ان يوجد

الجر بها وتكلم بشذوذ حروف العاطفة العطوفة اللغة الاماله وملخا نه هذه

الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى ولو

واما



واما بكسر الهمزة وام وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعدا ان وان

بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب آخرا الى ان بل التي يعدها مفردة نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لانها بعدها بدل غلط مما قبلها

وبدا الغلط بد وغاير فصيح واما معها فغير فصيح مطرحة كلامهم لانها موضوعة

لتدارك ما يظهر من الغلط فالاولى بالجمع اعم من ان يلي مطلقا او مع

الترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان لا يلون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت

او اما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعلية في زمان او مكان

فقولك جاءني زيد او عمرو او قعد او نام عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما او من احدهما

دون الاخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق اي لا ترتيب

فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم من هذا التركيب تقدم وجود او عدم او الفاء

للترتيب الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها او مثل الفاء مطلق الترتيب مقرونة

بمهلة وحتى مثلها او مثل ثم الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي وسط

بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بها بحسب

اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها

ليفيد العطف بها قوة المعطوف او ضعفه فيما يدل عليهما حتى يتميز الجزء

بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فصل لان يجعل غايته وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو في حين
الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الأنبياء ويتعلق بعض تعلق بعضهم بالانبياء وانكان
موت الانبياء بحسب الخارج اثناء سائر الناس وهكذا المناسب تقدم قوم على قوم
على ما جاءهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالاقوى اقوى والاضعف كما يفيد عموم
الفعل جميع اجزاء ما يليه لكن لا الانتهاء بالغاية للجزء الاخير يفيد ذلك بعمومه كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذا استعملت حتى الجارة في المغيى
جميعا الا انهم لما رأوا في العاطفة ما يلائم الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في ما
جميعا يبقى الاصل على فرعيته والما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين بخلاف

في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه ودخول حتى
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور اليه كما وقع في بعض الحواشي
واو واما واو كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين او للدلالة على احد الامرين او
الامر حال ذلك الاحد مبهما او غير معين عند المتكلم ولا يتوهم انا اردنا مثل ولا تطع
منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوع احدهما في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اذ غير مستعملة بدونها ايما يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمنقطعة
الاخر يليها الهمزة اذ همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المحتمل طلب ومن ثم اجاز الاجزاء ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوتهما
لطلب التعيين لم تر كبيرا شتر زيدا ام عمرا فان المستويين في زيد وعمرو احدهما او ايهما
الاخر لم يلها همزة هذا ما اختاره المحقق والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واريت
زيدا ام عمرا واحسن وافصح وحتى يكون تركيبا رأيت زيدا ام عمرا واحسن فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المحقق وعليه خطه
ما يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف اريت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بالضعف
غير مناسب للاصل المحكي الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يوصف ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هيهنا

يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايده من ثمة ومن احل ما ذكر بعينه كان
جوابها او جوابا ام المتصلة بالتعين او بتعين احد الامرين لان السؤال عن
دون نعم او لا لانها لا يفيد ان التعين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعين جاءك او لا وقد يجاب بنعم كلا
واحد لكنها لما كانت مشتملة على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كلامه الى شرط الاخر لا يخفى سماجة ولو اقتصر
على قوله ومن ثمة لم يجز اولا الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل الاضراب عن الاول ومنا الهمزة للشك في الثاني والواضح قبلها اما خبر متروك لانه
لا بد ام شاء وان القطيعة التي اربها لا يلزم هي جملة خبرية فلما علمت ان لبد بايا
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت فانما شاء او شيء اخر فاستفهمت عنه بقولك ام
شاء ي بل الهي شاء واما استفهامها عن عمرو واي بل اعمرو حين يقصد
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قيل المعطوف عليه لازم مع اما او غير



الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصير المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على شك
وحيرة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصير المعطوف عليه باما نحو جاءني اما
زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان ما يعد من الحروف
تعاطفه والا لم يقع قبل المعطوف عليه ايضا يدل عليه الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطف معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما انما تقع
على المعطوف عليه ليدل على العطف بالتنبيه على الشك او ان الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما
بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لا
يجتمعان لبنية الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعين فكلمة لا لنفي الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف في الحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وله هذا

صرف عن بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب

بعضهم الى ان كلمة بل يصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف او بل ما

جاءني عمرو والمعطوف عليه حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن

المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى

ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن

لازمة للنفي او غير مستعملة بد ولنا فانكانت لعطف المفرد على المفرد فهي للغفلة

فيلزم الايجاب ما انتفى عن الاول فيلزم لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو

او قام عمرو وانكانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فتفيد

النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء وما

زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير بغير مستعملة بد في النفي حروف التنبيه الا واما وها

يها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها على خاصة من المفردات على الاسماء

حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان

وهؤلاء حروف النداء يا وهيا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد والمتوسط

وايا وهيا للبعيد وايْ بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما

قد دل فيه المتوسط ايضا فان القريب يقسم الى قريب متصل بأصل القريب من غير زيادة القرب ولم

يلحقه ها والى قريب متصل بزيادة القرب ولم يلحقه ها بخلاف البعيد فانه لم يذكر فيه تبيان

فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب ذكر في الايجاز

نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان وخبر بيان معاني تلك الحروف في تبيين

وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم موقرة لما سبقها او محققة لمضمون ما سبقها اما كان او خبر فهي

في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد ومعنى بلى في جواب

الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب السنا بربكم انت ربنا وقيل هو موضع بلى ها

نعم لكن كثر ان معناه لست ربنا وقيل استعمل نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من

انكار التقرير في انتم هذا العرف فلو قال احد ما زيد اليس لك علي الف درهم وقال نعم يلزم

اقراره لانه يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات يعني النفي وبلى مختصة بالجواب النفي يعني ينقض النفي

المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما

قام زيد او قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى

السنا بربكم قالوا بلى او انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب بما لو قيل في جواب

اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام والاستكاء استفهام بها مسبوقة بالاستفهام

وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره

القاضي اذ مرة جلوسه وقلة زيادتها معها لانحو ما ان قام ذيد قعدة والفتح للهمزة

وسكون النون تزاد معها كثيرا نحو قلما انجاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المتقدم عليه

نحو والله ان لو قام ذيد قعدة وقلة زيادتها معها لكان نحو لكان ظبية تعطو الى

ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تراد معها اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى

اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء

الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا فقولي

تلك المذكورة مع ما شرطا ما دون الشرط ومع حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم

ومما خطيا تهم اغرقوا ومما قليل وذيد صديق لكما ان عمرا واخوه وقلة زيادة ما مع المضاف

نحو غضبت من غير ما جرم واي الاجلين قضيت وقل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها

بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو المعاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني ذيد ولا عمرو

او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما

منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلة زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بهذا

البلد ولا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم للهذا اليوم والسر في زيادتها اتي على جلالة القضية بحيث تستغني عن القسم

فيزداد لذلك ومرة في صورة النفي القسم وشذة زيادتها مع المضاف كقوله في بيت الاخير

سرى وما شعرى اي في سير حوري الهلال جمع حائر اي هالك من حار هلك ومنه



المصنف ويلزم من هذا القسم لا يستعمل الا مع القسم من يذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت

اذ ربي ولا يلزم المقسم به الا لفظ الله ولعمري تقول اذ والله اذ ربي واذ ربي واذ لعمري

واجلو وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ الجر كقولك اجل وجيرانه

للمخبر في انا كذيد اولم يا نكا ذقد اتى اولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء اليها نحو قول

ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انه وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء

بعد الاستفهام اليها في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبها ان التلاقي

او نيل اللقاء شفاء للمحب فهيجها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصدق

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع

زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لافادة شيء لها اصالة

فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى الاستغراقي

والباء خبرا وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او لان

لكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزان الشعر ولحسن سجع وغير ذلك وليجيء على

عن الفوائد تين معا والاعجب عيبا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى لا سيما في كلام الباري

وان مخففتين وما والا ومن والباء والام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا

النفي نحو ما ان زيد ذاهب وما ان رئيت ذيدا وقلت او زيادة انه مع ما المصدرية نحو انظرني على

الباء واللام تقوم ذكرها مقامها على ذكرها هو اصله ذيادتها فلا حاجة الى تكرار ما تقدم ذكره

فهي لتفسير ما ابهم من المفرد نحو جائني زيد ابوعبد الله والجملة نحو قطع رأسه

او هانت واتى هو مختصة بجملة معنى القول اى يقع مقررة معنى القول تقرير المظروف

غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر الا المفرد

مقدر للفظ غير صريح القول موجود معناه نحو قوله تعالى ونادياه ان يا ابراهيم قد صدقت

تفسر المفعول نادياه المقدر اى نادياه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان ايته او كتبت اليه

شيأ هو اتيه فان حرف دال على ان ايته تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى قلنا لهم الا امر تنبيه

ان اعبدوا الله قوله اعبدوا الله تفسر المضمر فيه وهو امرته معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني الا

مفعولا الصريح وقد يفسرها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا اليه امكه ما يوحى ان اقذفيه نحو قوله ان اقذفيه

تفسر ما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا **حروف** المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المشددة

فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة الفعلية تسمى المجملة الفعلية فيجعلان بتاويل المصدر نحو قوله

تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني

اى خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية انما عن سيبويه وغيره بعدها الاسمية قال الشاعر

الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما بقينا

المؤدة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى

للاسمية انها تعمل في جزئيه حيث جعلت تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم

اى قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا ابوك اى ابوة زيد فان تعذر قدرة الكون نحو اعجبني ان

هند ذاهبة اى كونها زيد **حروف** التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما ليها صدر

الكلام لانها كلها احد انواع الكلام فصدر بالقول من اول الامر على ان الكلام من

ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا

وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت

على الماضي التوبيخ واللوم على تركه الفعل ومعناها مع المضارع الحث على الفعل والطلب

لانها في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي في قافية الا انها يستعمل

كثيرا لوم المخاطب على ان تركه في الماضي شيء يمكن تداركه في المستقبل فكأنه

انها من حيث المعنى على التحضيض على فعل مثل ما فات **حرف** التوقع والتقريب قد يسمى بهما

لتجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقق

ثم انه قد يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع توقعه اى يكون

مضمونه متوقعا للمخاطب واقعا على تقريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير

الاحصاري قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيها اذا تلثم

معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق من غير التوقع

ای قول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من النصب والجزم قال الشارح

الرجاء وهو التحقيق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة حرفا تفيد التقليل او ينضاف الى التحقيق

الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نعلم

وهمزة في الاسماء ونحو الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو والله احسنت وقد لعمري سبقت

حرفا لاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما هو حيزهما لدلالتهما على احد النوعين

الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية اذيد قائم وفي الفعلية اقام

زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء

كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد قام

الاعلى شذوذ وذلك لان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى

التي على الاصل اي قد اتى فلما كان اصلها ان تكون بمعنى قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأيت

فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها ضيقت

زائدة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في موضع اسما لانها اكثر

من التصرف في هل تقول اذيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل فانك

ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو احوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه

على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة

اصله أتضرب بضرب زيد او هو غير مستحسن هنك ولا ضعيفة الاستفهام فلا يحذف فعلها

بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول اذيد عن كم ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة

فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعذر المستفهم عنه ان يستعمل الهمزة التي هي الاصل

في باب الاستفهام والاصل في المتصلة ان يقع بعدها احد المفردين او ما في حكمه

ام المنقطعة لم يتعد دلالتها الاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بام اعني الهمزة فان

قولك هل زيد عندك ام عمرو تقديره بل أعندك عمرو وتقول انها اذا وقع بعدها احد المفردين

نحو قولك ولانا مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو للانتفاء الثاني لانتفاء

الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر مفروض فيه وهو

كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم قطعا لاجل انتفاء ما علق به انتفاء ما

ولو للمضي
وان دخل على طلب
انه للاستقبال

قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام بمجيئه مقدرا فيلزم انتفاؤه عند

معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء خلاف ظاهر كلام المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقولك لو

كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى انتفاء الفساد

منتفيا فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني وخطأه عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره مما يقصد اليه في مقام الاستدلال لا ينافي

الازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين

معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتوهم ههنا كما استدل فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك

لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه

بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء وفرط

ذلك الشيء بما يعد نقيضه نحو قولك لواحد من اللئام لو اهانني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمر

الاهانة فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان ان ولو الفعل فقط تعلم مما مر من الامثلة والتقدير

نحو قولك ان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون او ان استجارك احد ولو تملكون

انتم فاجره وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فلانه

واما انتم فلانه لو كان ضميرا منتزعا لما حذف الفعل منفصلا بارز وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف

حتى

حذف الفعل والفاعل البعد من حذف الفعل وحده ومن ثم ومن اجل لزوم الفعل بعد لو ما قبل

بعد لو الى المحذوف فعليك انكا بالفتح لا بالكسر لانه اي انه مع صلته فاعل لفعل مقدر بعد لو والصحيح

الفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق لانه موضع

يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كما هو

عن الفعل المحذوف فيقال لو انكا انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كما هو لان الفعل المقدر

لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من

حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كما نحو خزي وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق فعل منه مصدر وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لكن وقوعه دون وقوع الفعل موضع الجر كقولك لو ذا

انك من تجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل موضعه واذا تقدم القسم او اللام

او ان التكلم بالكلام فيحتاج تركيبه لكونه ظرفا للزمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط

معلوم تقدم لزمه الماضي لزم القسم ان يكون شرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون قائما مقام جوابه

لا يعمل في ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه في الجواب

وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجرورا ومرفوعا

وهو حال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتني اكرمتك فقولك ان اتيتني شرط لاكرمتك وان توسطا والقسم بين الجزاء والشرط
بتقديم الشرط عليه او خبره او تقديم خبر الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم لو لكانا والله ان
آتيتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواب محذوفا
نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تيتك وانما اوردت هذا المثال الشرط
بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كالشرط على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبار
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقدم الشرط وجواز الغائه فانشر بالاعتبار
على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه فكل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني
بيد اعتباريه بخلاف طبع الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم مثال الثاني على الاول لكنه اريد اتصال المثال بما يمثل له بقدر الامكان على تقدير
اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ به او مقدرا كالملفوظ به
فيلزم ان الشرط الذي يعقبه الماضي وكان الجواب للقسم نحو والله لان اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن



شرطوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان المجزوم بلن فانوه
والله لئن لم يخرجوا لا يخرجون اول لعكان اطعتموهم انكم لمشركون والله ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل فتفصيل اما الجملة المتعلقة
بالذهن نحو قولك جاءني اخوك اما زيدا فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمالية
كما في الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها والكتفاء بذكر قسم واحد حيث يلزم
الذكر ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقولهم تعالوا فاما الذين زاغت قلوبهم فيقول
ما شأنهم فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين لم تزغ قلوبهم فيقول
الحكماء يرد ونا اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وبينة الاولى الثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض عنها اي بين اما وبين فاعلها الواقعة غير اي جزءا كما
غيرها اي جيء فاعلها او جيء اما لان جزاء الفاء ايضا جيء هاسواء كان ذلك الجزء مبتدا اي نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا او تعويضا
مطلقا غير مقيد بمحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه للاما خاصية جواز تقديم ما يمنع تقديمه مطلقا وقيل والفاء المجردة وهو اما وقع

بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا
مطلق او معمولية مطلقة غير مقيدة بحال المجموع من القوم
وعدم مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها ليلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيد القائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز تقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كما ذكر فيما قبل الاول وهو ان يلي جاز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انعدم ليهما مانع اخر مثل لوم
فان زيدا منطلق فان ما ذخيرة لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمولا للشرط المحذوف وهذا القائل متردد بين ان لا يلي وبين ان يلي الفاء مانع اخر
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالا

١٢

لما كان اولا على مذهب الثاني مهما يكن من شيء فزيد منطلق ارتفع منطلق اقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
تقدير الرفع بمهما يذكر زيد منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
نحو
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه ظاهر انه لا يوهم
جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع حكم جوازها بالاتفاق وانما
لم المنصوب بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور المسئلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف
ردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له كما يليق الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الذي ذكرت لك وقد جاء
الا بمعنى حقا والمقصود هنا تحقق مضمون الجملة كقولك لمن كذب كلا ان الانسان ليطغى اذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكونه لفظا كلفظ كلا الذي هو حرف ومناسبة معناه لمعناه
فكذا ردع الذي طلب عما يقول تحقيقا لضده لكن الحاة حكموا بحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقصود بانّ فلم يخرجوا ذلك عن الحرفية بتاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة

لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا اما لم يسم فاعله وانما جعلت من التاء ساكنة

بخلاف تاء الاسم لان حاصل الامر الاخر بها واصل الفعل البناء فقيم من اول الامر سكون

هذه على بناء ما لحقته وحركة تدل على اعرابها وليست لانها كالحرف الاخير مما يلحقها وان

كان ظاهرا او المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقي التانيث مخبر عنه بفعل مؤنث

او فعلوا لحاق تاء التانيث مخبرة على تخلف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها

ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع

اي جمع المذكر والمؤنث مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضيعة لعدم اجتماع

الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا

وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور فاذا لحقته على ضعفها فليست بظاهرة قبل ذكر

الاضمار قبل الذكر من غير فايدة فيما هي حروف اتي بها لدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتثنية

وقد شرح الرضي هذا بما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمايرا وايجاد الظاهر منها

ومن هذا يعلم الجواب عما قيل الكلام في جعل الكلمة بكمالها مسندا اليه والغرض كون الجزء الاخير

التنوين في الاصل مصدر نونته اذا ادخلت نونا فسمي به نون الشين عن النون تنوينا اشعارا

وغرضهم بالمصدر من معنى الحدوث وليس سبويه المصدر حدثا وهو الاظهر نون ساكنة

البدائية فلا يضرها بحركة العارضة مثل قوله عادة الاولى وهي شاملة لنون من وبدون ولم يبق



واما الحاق فاخر معرب لم يتبع حركة الاخر اخر الكلمة فان هذا النون ان واخر تلك الكلمات لا توجب

حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر لحوقه به

من غير تخلل شيء وهنا الحركة تتخلل بين اخر الكلمة والتنوين فاخر الكلمة لا حاجة الى ذكر

الحركة المتبادر من الاخر الحرف الاخير واخر الاسم يشمل تنوين الترنم ونون الفعل الا ان يقال

نون التاكيد الخفيفة ولا يتقدم التحريك بالنون ونحوها اذا انطلق فان المراد بتبعيته حركة الاخر

تطلقها في الوجود وتطلق العارض المعروض وليس نون إنطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى

وهو اي التنوين للتمكن وهو مما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين

في الصرف لا يتصور هنا ما غير المنصرف والنكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال

على انه من نحو لا غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما وقته واما صه بغير تنوين فمعناه اسكت سكوت

الآن واما التنوين في رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانما لا يبعد

ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فان قوا التنوين فمعناه اجعل تقدير التنكير اياه فاجعله

فلما تمحض للتمكن والعوض وهو ملحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما في آخر الكلمة

يومئذ اي يوم اذ كان كذا بوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا

وكواعب اذ وعامين وجعلنا بعضهم فوق بعض اذ فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي ببلوغ كل

وامثال ذلك والمقابلة وهو زيادة ابن لون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع

كما ان الواو علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيها يقابل التنوين لاجل ذلك فذهب التنوين في اخره

يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

للتمكن لانه للتعين العلمي والتانيث وظاهره انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا

تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات

والمصاريع لتحسين الاشتمال لانه حرف يسهل به ترديد الصوت بالخشوم وذلك الترديد من

اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والحركات ايضا

اماكن يجوز ايقاعها كما تشهد من اصحاب الغناء لان محل السقي به انما هو الاخر لئلا يختل سلك

النظم تخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو ما يلحق القافية المطلقة وهو

كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروفا

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال الحرف الاطلاق به كما في قوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن فقوله ان اصبت فقد اصابن فرد هذه البيت الياء وحصل باشباع فتحة

عن الالف عن التقاء تنوين التمكن وانما تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير

صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لان ساكنا حركة تحصل باشباعها حرف

الاطلاق ليستراد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق في مشبه الاعلام لماع الخفق

فان روي القافية هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن امتداد الصوت بها فحركت عن التقاء

بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين

تنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عليه

حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا باذاء

معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا باذاء معنى

من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع

تسامح وتسامح واما التنوينات الاخر فقد اعتبر الوضع في بعضها ايضا تامل وتحقق والتنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك

لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف بحذف

التنوين موصوفه وحذف الحق بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم

ومنه انه اذا كان صفة لغير العلم مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ذيد ابن عالم لم يحذف

التنوين من اللفظ والالف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قولنا موصوفا انه لا يحذف

اذا لم يكن الاسم صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن

في جميع ما ذكر الا في حذف نونها فانها لا تحذف في حين ما كانت ليلا يلتبس بشيء مثل هذه هذا

ابنة خالهم نون التاكيد فسهان حقيقة ساكنة لانها مبنية ما لا اصل لها الا السكون ومشددة

مفتوحة ثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اذ غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اذ الف الفاعل

بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معها التبس فيها بنون التثنية

ويختص نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا

فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون

وهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا وقلت ابنون التا

في النفي فلا يقال زيدا ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولان النفي

نون التاكيد في جواب القسم نحو والله لتضربن لان القسم محل التاكيد فكره ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه

وهو القسم من غير ان يوكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وقولنا لزمت اشارة الى انها قد

تحذف ضرورة نحو قوله ... ونون التاكيد فيما عدا القسم غير لازم بل جائز وكثيرة اذ نون التاكيد انما ليثقل الفعل

وما قبلها او ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو وضمة ليدل على الواو

المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن الاول كلمة والثاني

فان النون المشددة كلمة اخرى او ثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء

الساكنين

الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة يدل على الياء المحذوفة لالتقاء

الساكنين او تثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور

من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر في اي مكان او مخاطبا والمؤنث الغائبة

مفتوحا طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما

في ذكر قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بكسر لام الاستاء عنهما فتقول

في المثنى اضربان باثبات الف ليلا يشبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الف بعد

نون الجمع وقبل نون التاكيد كيلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يحذف احداهن والتثنية وجمع

المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده ونجعله مما فيه الوقف وليس

بمعتفر اي معتد

بمعرض عن الاكرين وهما ضمير نون الثقيلة والخفيفة وغيرهما اي غير تثنية وجمع المؤنث

مع ضمير البارز واو جمع المذكر وياء المخاطب كالمنفصل او كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان

يعامل اخر الفعل مع النون مقابلة مع الكلمة المنفصل من حذف الواو والياء او تحريكهما

بضم او كسر او فتح ضمن هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحوق النون ومعنى الكلام

ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ضمير

جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزين وارمين واخشين واما

مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا وارمي واخشى فالنون مع ضمير البارز كالكلمة

المنفصلة فتقول اغزوا ارمين يا قوم بحذف الواو وكما حذفت في اغزوا الكفار وارموا
يغزو وكن اغزوا وارمين يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما في ضمها مع المنفصلة نحو اخشو الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن او الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو واخشو وارم فكالمتصلة اي
فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها في التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد الالف
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع ضمير غير البارز كالمتصلة
ومع ضمير البارز كالمنفصلة قيل هل ترينان في هل ترين كما يقال هل ترياني فهن مثال الغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل تروني في هل ترون باسقاط النون الى والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل
ترينني في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترني الناس وهذا مثال ما في ضمير بارز تكسر لاجل
النون واغزونني عطف على قوله هل ترينني اي ومن ثمة قيل اغزونني برد الواو المحذوفة كما يرد ضمير
التثنية في اغزوا واغزيا في اغزوا بحذف الواو المضمومة ما قبلها كما قيل اغزو القوم واغزي في
اغز بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي القوم بحذف الياء وهذا الامثلة وقعت على اثر
تعريفها الواقع في كتب النحويين بعضها لما هو مع ضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير

كالمتصل



كالمتصل كما اشرنا اليه والفرق ان المحذوف بحذف للساكنين اي لالتقاء الساكن
المذكور بعدها وهو بعض نسخ الساكن اي لالتقاء الساكنين كقول الناس لا تتقين
الفقير على الاغنياء ويوصلون الهمزة رفعا اي لالتقاء ساكن وقد نون المحذوفة لالتقائها
الام الساكنة التي بعدها واثبت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال اتقين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يكسر
حملا لمرتبته ما يدخل الفعل من رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا ويحذف ايضا المحققة في حال الوقف على ما المحققة تخفيفا اذ ضم او كسرها
قبلها كما تحذف التنوين بذلك فيرد ما حذف او لاجل المحذوفة كما اذا لحقت المحققة
باغزوا واغزي وقلت اغزون بحذف الواو والياء فاذا وقعت عليهما وجب
اثبات رد المحذوفة وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لا يلزم في الوصل وليست بلازمة فجعل اللازم مزيلا بالقياس
على ما ليس بلازم والمحققة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضرب اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين لا يلزم في الوصل وليست اذ الفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا ضم او انكسر يحذف نحو اصدق خيرا واصابته خيرا واختم لي
بخير اللهم اختم امورنا بخير ١١٢٠ هـ